

Distr.: General
9 April 2021
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف



الاجتماع الحادي والثلاثون

نيويورك، 21-25 حزيران/يونيه 2021

البند 11 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في المسائل الإدارية والمتعلقة بميزانية المحكمة

الدولية لقانون البحار: تقرير مراجع الحسابات الخارجي

عن الفترة المالية 2019-2020

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الفترة المالية 2019-2020، المشفوع
بالبينات المالية للمحكمة الدولية لقانون البحار حتى 31 كانون الأول/
ديسمبر 2020

(مقدم من المحكمة)

1 - قامت شركة BDO AG لمراجعة الحسابات (BDO AG Wirtschaftsprüfungsgesellschaft) (المشار إليها فيما بعد باسم "مراجع الحسابات") بمراجعة البيانات المالية للمحكمة الدولية لقانون البحار عن الفترة المالية الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 في شباط/فبراير 2021، وقدمت تقريرها في 19 شباط/فبراير 2021 (انظر المرفق). وأجرى مراجع الحسابات أيضاً مراجعة لبعض جوانب الإجراءات التشغيلية للمحكمة، على نحو ما أُشير إليه في رسالة التعاقد المؤرخة 13 أيلول/سبتمبر 2019، والموقعة من رئيس قلم المحكمة.

2 - ويلاحظ من التقرير أن مراجع الحسابات رأى أن البيانات المالية المرفقة، استناداً إلى المعرفة المكتسبة لدى مراجعة الحسابات، تمتثل، من جميع النواحي المادية، للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، وتقدم رؤية حقيقية وصريحة لأصول المحكمة والتزاماتها ومركزها المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ولأدائها المالي وفقاً لنظامها المالي وقواعدها المالية.

3 - وتنص المادة 12-8 من النظام المالي على أن "تخصص المحكمة البيانات المالية وتقارير مراجعة الحسابات وتحيلها إلى اجتماع الدول الأطراف مع ما تراه ملائماً من ملاحظات عليها".



المرفق

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الفترة المالية 2019-2020، المشفوع بالبيانات
المالية للمحكمة الدولية لقانون البحار حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

المحتويات

الصفحة

4	أولا - الالتزام بتدقيق الحسابات
4	ثانيا - تقرير مراجع الحسابات المستقل
6	ثالثا - موضوع المراجعة
7	رابعا - طابع المراجعة ونطاقها
9	خامسا - التفسيرات المتعلقة بالمحاسبة
10	سادسا - النتائج المستخلصة من توسيع نطاق الالتزام بتدقيق الحسابات
10	سابعا - البيان الختامي وتوقيع مراجعي الحسابات

التذييلات

11	الأول - البيانات المالية للمحكمة الدولية لقانون البحار
11	بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطيات وأرصدة الصناديق للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
12	بيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
13	بيان التدفقات النقدية لفترة السنتين 2019-2020
14	الملاحظات على البيانات المالية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 ..
22	الثاني - التقرير المالي عن الفترة المالية من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
26	الثالث - تقرير أداء الميزانية للفترة 2019-2020 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
28	الرابع - حالة التبرعات للمحكمة الدولية لقانون البحار للفترة المالية من 1996/1997 إلى 2019-2020، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
37	الخامس - تقارير الأداء عن المنح المقدمة إلى المحكمة الدولية لقانون البحار
37	ألف - منحة مؤسسة نيبون للفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 ..

- 38 باء - الصندوق الاستثماري لقانون البحار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
- 39 جيم - الصندوق الاستثماري لجمهورية كوريا للفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
- 40 السادس - إجراءات مراجعة الحسابات ونتائج نطاق مراجعة الحسابات الإضافية

ملاحظة: قد تنشأ فروق نتيجة لاستخدام مبالغ ونسب مئوية مقربة.

أولا - الالتزام بتدقيق الحسابات

في الاجتماع الثامن والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الذي عُقد في الفترة من 11 إلى 14 حزيران/يونيه 2018، جرى تعييننا مراجعاً لحسابات المحكمة الدولية لقانون البحار، في هامبورغ، للفترة المالية من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وعقب ذلك، كلفنا رئيس قلم المحكمة بمراجعة البيانات المالية للمحكمة عن الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

ووفقا للفقرة 321 (4 أ) من قانون المحاسبة الألماني، نؤكد أننا تقيدنا بشروط الاستقلالية السارية أثناء مراجعة البيانات المالية.

وهذا التقرير مخصص للمحكمة حصرا.

وقد أعدنا هذا التقرير عن مراجعة الحسابات طبقا للمعايير الألمانية المتعارف عليها عموماً المتعلقة بإعداد تقارير عن مراجعة البيانات المالية، التي أصدرها معهد مراجعي الحسابات القانونيين في ألمانيا.

وتنظم أداءنا للمهمة المكلفين بها ولمسؤولياتنا - تجاه أطراف ثالثة أيضا - الشروط والأحكام الخاصة لمراجع الحسابات وللشروط العامة لتعيين مراجعي الحسابات القانونيين الألمان وشركات مراجعة الحسابات القانونية الألمانية، بصيغتها المعدلة في 1 كانون الثاني/يناير 2017 (انظر الوثيقة [SPLOS/192](#)، المرفق الأول، التذييل السادس).

ثانيا - تقرير مراجع الحسابات المستقل

أدرجنا في هذا التقرير البيانات المالية المرفقة الخاصة بالمحكمة الدولية لقانون البحار في هامبورغ للفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (انظر التذييل الأول). وهي تشمل بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطيات وأرصدة الصناديق، وبيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق، وبيان التدفقات النقدية والملاحظات على البيانات المالية، في النسخ التي وُقع بشأنها رأي مراجعة الحسابات المشفوع بتحفظ وأصدر في لوبيك في 19 شباط/فبراير 2021.

إلى المحكمة الدولية لقانون البحار

راجعنا البيانات المالية للمحكمة الدولية لقانون البحار، بهامبورغ، التي تتألف من بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطيات وأرصدة الصناديق، وبيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق، وبيان التدفقات النقدية، والملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك عرض سياستي القيد والقياس.

رأي مراجعي الحسابات

في رأينا، واستنادا إلى المعرفة المكتسبة لدى مراجعة الحسابات، أن البيانات المالية المرفقة تمثلت، من جميع النواحي المادية، للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، وتقدم رؤية حقيقية وصريحة لأصول المحكمة والتزاماتها ومركزها المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ولأدائها المالي وفقا لذلك النظام المالية والقواعد المالية.

أساس رأي مراجعة الحسابات

اضطلعنا بمراجعة البيانات المالية طبقاً للمعايير الألمانية المتعارف عليها عموماً المتعلقة بإعداد تقارير عن مراجعة البيانات المالية، التي أصدرها معهد مراجعي الحسابات العموميين في ألمانيا. وترد في الفرع ذي الصلة أدناه كذلك المسؤوليات التي تقع على عاتقنا بموجب تلك المتطلبات والمبادئ. ونحن مستقلون عن المحكمة، وفقاً لمقتضيات القانون المهني الألماني، وقد أوفينا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى الخاصة بألمانيا وفقاً لتلك المقتضيات. ونعتقد أن الأدلة التي استقيناها من مراجعة الحسابات كافية ومناسبة لأن تشكل أساساً نقيم عليه رأينا بصفقتنا مراجعين للبيانات المالية.

مسؤوليات رئيس قلم المحكمة المتعلقة بالبيانات المالية

تتولى رئاسة القلم المسؤولية عن إعداد البيانات المالية التي تمثل، من جميع النواحي المادية، للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، وتقدم رؤية حقيقية وصريحة لأصول المحكمة والتزاماتها ومركزها المالي وأدائها المالي. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى رئاسة القلم المسؤولية عن الرقابة الداخلية التي تعتبر ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ.

وتتولى رئاسة القلم، لدى إعداد البيانات المالية، المسؤولية عن تقييم قدرة المحكمة على الاستمرار باعتبارها مؤسسة عاملة. وتتولى رئاسة القلم أيضاً المسؤولية عن الكشف، حسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة باستمرارية الأعمال وعن الإبلاغ المالي عن المحاسبة القائمة على أساس استمرارية الأعمال، شريطة ألا تتعارض مع أية ظروف فعلية أو قانونية.

مسؤوليات مراجع الحسابات المتعلقة بالبيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التأكد بدرجة معقولة من أن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت هذه الأخطاء ناتجة عن غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير مراجعة حسابات يشمل رأينا باعتبارنا مراجعاً للحسابات.

والتأكيد بدرجة معقولة هو مستوى عالٍ من التأكد، ولكنه لا يضمن أن تسفر عملية التدقيق التي تتم طبقاً للمعايير الألمانية المتعارف عليها عموماً المتعلقة بإعداد تقارير عن مراجعة البيانات المالية، التي أصدرها معهد مراجعي الحسابات العموميين في ألمانيا دائماً عن أخطاء جوهرية. ويمكن أن تتجم الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع على نحو معقول أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

ونتولى بالحكمة المهنية ونتبع منهجاً يقوم على الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونحن نضطلع أيضاً بالأنشطة التالية:

- تحديد وتقييم مخاطر ورود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء بسبب الغش أو الخطأ؛ تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة الحسابات التي تستجيب لتلك المخاطر؛ والحصول على أدلة مراجعة حسابات تكون كافية ومناسبة لتوفير أساس نبني عليه رأينا باعتبارنا مراجعاً للحسابات. واحتمال عدم الكشف عن خطأ جوهري ناجم عن غش يفوق احتمال عدم الكشف عن خطأ جوهري

ناجم عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إسقاط متعمد أو تقديم بيانات كاذبة أو التقاف على ضوابط الرقابة الداخلية.

- وفهم ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية مراجعة البيانات المالية من أجل وضع إجراءات لمراجعة الحسابات تكون ملائمة للظروف السائدة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مراجعة الحسابات بشأن فعالية أنظمة المحكمة.
 - وتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية التي يستخدمها المديرون التنفيذيون ومعقولة التقديرات التي يقدمها المديرون التنفيذيون والإقرارات ذات الصلة.
 - والبت في مدى ملاءمة استخدام المديرين التنفيذيين للمحاسبة القائمة على أساس استمرارية الأعمال وما إذا كان هناك، استناداً إلى الأدلة المستمدة من مراجعة الحسابات، عدم يقين جوهري متصل بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة في قدرة المحكمة على الاستمرار باعتبارها مؤسسة عاملة. فإذا خلصنا إلى وجود شك مادي، يتعين علينا استعراض الاهتمام في تقريرنا عن مراجعة الحسابات إلى الإقرارات المتصلة بذلك في البيانات المالية، أو يتعين علينا، إذا كانت هذه الإقرارات غير كافية، تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى الأدلة المستقاة من مراجعة الحسابات حتى تاريخ تقريرنا. بيد أنه من الممكن أن تُقضي أحداث أو ظروف مقبلة إلى توقف المحكمة عن الاستمرار باعتبارها مؤسسة عاملة.
 - تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومضمونها، بما في ذلك الإقرارات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعرض المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تقدم رؤية حقيقية وصريحة لأصول المحكمة والتزاماتها ومركزها المالي ولأدائها المالي امتثالاً لمبادئ المحاسبة الألمانية المطلوبة قانوناً.
- ونتواصل مع المكلفين بالإدارة بخصوص جملة مسائل منها النطاق المقرر لمراجعة الحسابات وتوقيتها ونتائجها الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء مراجعتنا للحسابات.

ثالثاً - موضوع المراجعة

كانت البيانات المحاسبية والمالية هي مواضيع مراجعتنا للحسابات، وتتألف من بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطي وأرصدة الصناديق، وبيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق، وبيان التدفقات النقدية، والملاحظات على البيانات المالية، وقد أعدت هذه البيانات طبقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

وجرى توسيع نطاق المراجعة فيما يتعلق بفحص جوانب معينة من إجراءات التشغيل للفترة المالية من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بناءً على طلب المحكمة. وشمل نطاق المراجعة الموسع ما يلي:

(أ) ما إذا كانت النفقات المتكبدة خلال الفترة المالية مطابقة للاعتمادات التي وافق عليها اجتماع الدول الأطراف؛

(ب) ما إذا كانت النفقات المتكبدة قد أذن بها الطرف المعين لذلك الغرض على النحو الواجب في لائحة المحكمة أو في النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة؛

(ج) ما إذا كان الموظفون والأشخاص الذين يتقاضون أجورهم من المحكمة قد جرى تعيينهم أو التعاقد معهم وفقاً للطريقة المنصوص عليها في لائحة المحكمة أو في النظامين الإداري والأساسي لموظفي المحكمة؛

(د) ما إذا كانت السلع والخدمات اشترت وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة؛

(هـ) ما إذا كانت السلع والخدمات التي اشترت تتماشى مع الميزانية المعتمدة ومسجلة حسب الأصول وغير زائدة عن الحاجة بالنظر إلى ظروف المحكمة ومهامها؛

(و) ما إذا كانت المنح المقدمة إلى المحكمة من مؤسسة نيون والصندوق الاستئماني لقانون البحار، والمودعة في حسابات استثنائية منفصلة، تُدار وفقاً لمذكرات التفاهم والاختصاصات ذات الصلة.

رابعاً - طابع المراجعة ونطاقها

فيما يتعلق بطابع المشاركة المنجزة ونطاقها، نشير إلى الوصف العام لأساس رأي مراجعي الحسابات ومسؤوليات مراجع الحسابات فيما يتعلق بمراجعة البيانات المالية وتقرير الإدارة في الأقسام ذات الصلة من تقرير مراجع الحسابات، المبين في الفرع الثاني من هذا التقرير. وفي هذا الصدد، نقدم المزيد من الإيضاحات في الفقرات التالية.

نهج مراجعة الحسابات القائم على المخاطر والنظم

يستند نهجنا في المراجعة القائم على المخاطر والمتوافق أيضاً مع المعايير الدولية للمراجعة، إلى وضع استراتيجية لمراجعة الحسابات. ومن ثم فإن تحليل المخاطر الذي يقتضيه ذلك يستند إلى تقييم مركز المحكمة، ومخاطر الأعمال، والبيئة، ونظام الضوابط الداخلية المحاسبي للمحكمة.

ولدى تقييم المخاطر المتصلة بورود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، قمنا بتحديد وتقييم المخاطر على مستوى البيانات المالية وعلى مستوى التأكيدات، على حد سواء. وعلاوة على ذلك، صنفنا هذه المخاطر تحت أنواع مختلفة من المخاطر، فأبرزنا المخاطر الكبيرة التي تتطلب اهتماماً خاصاً أثناء المراجعة، والمخاطر التي لا توفر الإجراءات الموضوعية وحدها دليلاً مناسباً وكافياً بشأنها لأغراض المراجعة. وحسب التعريف الوارد في معايير المراجعة، تشمل المخاطر الكبيرة أيضاً خطر تجاوز الإدارة للضوابط، وخطر الغش عند تقييد الإيرادات.

وعلى أساس تحليلنا للمخاطر، قمنا بتحديد مجالات المراجعة والمعايير ذات الصلة (تأكيدات البيانات المالية)، وكذلك المجالات الرئيسية لمراجعة الحسابات، ووضعنا برامج للمراجعة. ويرد تفصيل الطابع المتعلق بمختلف إجراءات المراجعة ونطاقها في خطة مراجعة الحسابات.

وشملت إجراءات المراجعة لأغراض الحصول على أدلة المراجعة اختبارات التصميم، والإجراءات التحليلية الموضوعية، وفحوص التفاصيل (مثال: إجراءات موضوعية أخرى) لمجالات المراجعة المختارة. ومن ثم أخذت في الاعتبار الجوانب المتعلقة بالأهمية النسبية.

وصف عملية مراجعة الحسابات

قمنا بتصنيف فرعي لعملية مراجعة الحسابات إلى مراحل رئيسية، بدءاً من الاستحواذ، وقبول الالتزامات، وانتهاءً بحفظ الوثائق وإغلاق الالتزامات. ويُظهر الشكل أدناه تلك المراحل الرئيسية.



تأخذ المراحل الرئيسية في الاعتبار المعايير الألمانية المتعارف عليها عموماً المتعلقة بإعداد تقارير عن مراجعة البيانات المالية، التي أصدرها معهد مراجعي الحسابات العموميين في ألمانيا. ووفقاً لذلك، قمنا بمبدئياً بإجراء مراجعة لمدى ملاءمة نظام الرقابة الداخلية المتعلق بالمحاسبة في الكيان (تقييم التصميم). واستناداً إلى المعرفة التي اكتسبناها من دراسة تصميم وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية المتصلة بالمحاسبة فيما يتعلق بتقييم مخاطر ورود أخطاء جوهرية، قمنا بتعريف وتحديد طابع ونطاق وتوقيت فحوص الضوابط، وإجراءات المراجعة التحليلية، وفحوص التفاصيل التي يتعين إجراؤها لأغراض محددة في سياق مراجعة الحسابات.

وقد أجريت جميع إجراءات مراجعة الحسابات باستخدام عينة من عناصر مختارة على وجه التحديد أو لأغراض التمثيل. وقد اختيرت كل عينة استناداً إلى المعرفة التي اكتسبناها من تقييم نظام الرقابة الداخلية المتصل بالجوانب المحاسبية، وإلى فهمنا لطابع المعاملات ونطاقها.

وكانت مجالات المراجعة الرئيسية موضوع تركيزنا كما يلي:

- مراجعة عملية إقفال الإبلاغ المالي
- تصميم وتنفيذ وفعالية الرقابة الداخلية في العمليات المتعلقة بالتبرعات والنفقات
- الودائع النقدية والودائع لأجل
- التبرعات المستحقة القبض من الدول الأطراف
- التبرعات المحصلة مقدماً

- إعادة وفورات من سنوات سابقة
- التزامات الفترة الحالية
- النفقات الرئيسية

وبالنسبة لفحص التفاصيل، حصلنا من مصارف المحكمة على تأكيدات أو بيانات تتعلق بأرصدها في هذه المصارف.

وأجرينا المراجعة في أيار/مايو 2020 (مراجعة مرحلية) وفي شباط/فبراير 2021، وأغلقت في 19 شباط/فبراير 2021.

وفي ختام عملية المراجعة، قدمت لنا رئيسة قلم المحكمة خطاب تمثيل مؤرخ 19 شباط/فبراير 2021، أكدت فيها رئيسة القلم اكتمال جميع التفسيرات والأدلة المتاحة لنا، وكذلك البيانات المحاسبية والمالية. وقد زدّتنا رئيسة القلم بجميع التفسيرات والأدلة المطلوبة.

خامسا - التفسيرات المتعلقة بالمحاسبة

المعايير المحاسبية

مرفق بهذا التقرير البيانات المالية للفترة المالية الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 التي قمنا بمراجعتها (انظر التذييل الأول). ونرى، استنادا إلى نتائج مراجعتنا للحسابات، أنها تمتثل للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

واسُئِدَ بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطات وأرصدة الصناديق، وبيان الأصول والخصوم والاحتياطات وأرصدة الصناديق، وبيان التدفقات النقدية، حسب الأصول من مسك الدفاتر والوثائق التي استندت إليها المراجعة. وُجِلَت أرقام كشوف الميزانية الافتتاحية حسب الأصول من البيانات المالية للسنة السابقة. وجرى التقيد باللوائح السارية بالنسبة إلى المحكمة فيما يتعلق بمسائل القيد والعرض والقياس. وتشتمل الملاحظات المتعلقة بالبيانات المالية على جميع الإقرارات والإيضاحات اللازمة، فضلا عن المعلومات الإضافية المطلوبة.

أسس القياس الجوهرية

تتضمن الملاحظات على البيانات المالية (انظر التذييل الأول) وصفا للسياسات المحاسبية وطرائق القياس.

واستنادا إلى الفحص الذي قمنا به، ثبت لنا أن المبادئ المحاسبية التي استخدمتها المحكمة قد طُبِّقَت وفق أسس تتماشى مع الأسس المعمول بها في الفترة المالية السابقة. ونبين في الفقرة التالية تلك السياسات المحاسبية وطرائق القياس التي نعتقد أنها جوهرية.

واتساقاً مع الفترات المالية السابقة، تحتسب النفقات على أساس الاستحقاقات، باستثناء النفقات المتصلة باستحقاقات الموظفين واستحقاقات قضاة المحكمة من المعاشات التقاعدية، التي تُقَيَّد على أساس نقدي. ومن ثم، لا تُرصد في البيانات المالية للمحكمة أي اعتمادات لالتزامات الناشئة مستقبلا عن استحقاقات الموظفين المترتبة عن الإعادة إلى الوطن والإجازات السنوية المتراكمة والإجازات التعويضية

والمعاشات التقاعدية للقضاة كما هو مُبين في الملاحظات على البيانات المالية (انظر التذييل الأول). وترد المبالغ المتصلة بالالتزامات الطارئة الناشئة عن الإجازات السنوية المتراكمة والاستحقاقات المترتبة على الإعادة إلى الوطن في بيان الالتزامات الطارئة في الملاحظات على البيانات المالية. أما المبالغ المتصلة بالالتزامات الطارئة الناشئة عن تكاليف نظام المعاشات التقاعدية للقضاة فلم تسجل في الملاحظات على البيانات المالية بسبب عدم إجراء حساب اكنواري للالتزامات المتصلة بالمعاشات التقاعدية حتى الآن.

سادسا - النتائج المستخلصة من توسيع نطاق الالتزام بتدقيق الحسابات

لم تنشأ أية تحفظات نتيجة لقيامنا بفحص الإجراءات التشغيلية، بما فيها إدارة منحة مؤسسة نيبون اليابانية والصندوق الاستئماني لقانون البحار والصندوق الاستئماني لجمهورية كوريا. ونشير إلى إجراءات وشروح مراجعة الحسابات التي قمنا بها الواردة في التذييل السادس.

سابعا - البيان الختامي وتوقيع مراجعي الحسابات

نؤكد أننا قمنا بمراجعة البيانات المالية وفقا للوائح المعمول بها بشأن الاستقلالية.

ولقد قمنا بتجميع هذا التقرير عن مراجعة البيانات المالية للمحكمة الدولية لقانون البحار، هامبورغ، للسنة المالية من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، امتثالاً للأنظمة القانونية والمعايير الألمانية المقبولة عموماً للإبلاغ عن عمليات مراجعة البيانات المالية الواردة في النسخة الحالية من معيار التدقيق 450 الصادر عن معهد مراجعي الحسابات العموميين في ألمانيا. ويرد تقرير مراجع الحسابات الذي أصدرناه في الفرع الثاني من هذا التقرير.

لوبيك، 19 شباط/فبراير 2021

شركة BDO AG لمراجعة الحسابات

(BDO AG Wirtschaftsprüfungsgesellschaft)

(توقيع) (لوتجي)

(مراجع حسابات قانوني ألماني)

(توقيع) (فيسمان)

(مراجع حسابات قانوني ألماني)

التذييل الأول

البيانات المالية للمحكمة الدولية لقانون البحار

بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطيات وأرصدة الصناديق للفترة الممتدة من
1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

ملاحظة 2020-2019 (باليورو) 2018-2017 (باليورو)		
3		
الإيرادات		
21 119 904	20 521 200	الاشتراكات المقررة (التذييل الأول)
الإيرادات الأخرى		
27 514	25 109	الوفورات نتيجة لإلغاء التزامات الفترة السابقة
(2 918)	(20 368)	أرباح أو خسائر ناجمة عن تقلب أسعار الصرف
57	3 668	إيرادات متنوعة
1 244	–	إيرادات الفوائد
21 145 801	20 529 609	مجموع الإيرادات
4		
النفقات		
(18 105 109)	(19 922 263)	مجموع النفقات والالتزامات (التذييل الثاني)
3 040 692	607 346	زيادة الإيرادات عن النفقات
3 040 692	607 346	الزيادة النهائية للإيرادات عن النفقات
حركة الاحتياطيات		
–	(2 956 912)	المبالغ المعادة للدول الأطراف
3 040 692	(2 349 566)	مجموع حركة الاحتياطيات
3 339 493	6 380 185	أرصدة الصناديق في بداية الفترة المالية
6 380 185	4 030 619	أرصدة الصناديق حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

بيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

المبلغ في 31 كانون الأول/المبلغ في 31 كانون الأول/ملاحظة ديسمبر 2020 (باليورو) ديسمبر 2018 (باليورو)		
الأصول		
8 272 322	7 951 562	الودائع النقدية والودائع لأجل
1 244 356	1 618 438	المساهمات المستحقة القبض من الدول الأطراف
77 760	115 113	سداد الضرائب المستحقة
83 146	54 207	حسابات مستحقة القبض - حسابات أخرى
69 361	98 182	المصروفات المدفوعة مقدماً
9 746 945	9 837 502	مجموع الأصول
7		
الخصوم		
2 963 996	2 219 639	التبرعات المحصلة مقدماً
17 058	2 969 909	إعادة وفورات من سنوات سابقة
384 027	536 904	التزامات الفترة الحالية
37	33	الحساب الخاص للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
1 642	80 398	حسابات مستحقة الدفع
3 366 760	5 806 883	مجموع الخصوم
6 380 185	4 030 619	صافي الأصول
8		
الاحتياطيات وأرصدة الصناديق		
1 309 132	1 309 132	صندوق رأس المال المتداول
2 030 361	2 114 141	احتياطي مكاسب الفترات السابقة
3 040 692	607 346	زيادة الإيرادات عن النفقات
6 380 185	4 030 619	مجموع الاحتياطيات وأرصدة الصناديق
6 380 185	4 030 619	مجموع الاحتياطيات

بيان التدفقات النقدية لفترة السنتين 2019-2020

2020-2019 (باليورو)		2018-2017 (باليورو)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
صافي زيادة/(نقص) الإيرادات عن النفقات	607 346	3 040 692
(الزيادة)/(النقصان) في المساهمات المستحقة القبض	(374 082)	(233 159)
(الزيادة) (النقصان) في سداد الضرائب المستحقة	(37 353)	(27 761)
(الزيادة) (النقصان) في الحسابات الأخرى المستحقة القبض	28 939	(7 141)
(الزيادة) (النقصان) في المصاريف المدفوعة مقدماً	(28 821)	(43 181)
الزيادة (النقصان) في التزامات الفترة الحالية	152 877	47 983
الزيادة(النقصان) في التبرعات المحصلة مقدماً	(744 357)	527 416
(الزيادة) (النقصان) في الحسابات الأخرى المستحقة القبض	78 756	(28 460)
مخصوماً منها : إيرادات الفوائد	–	(1 244)
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية	(316 695)	3 275 145
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار والتمويل		
مضافاً إليها : إيرادات الفوائد	–	1 244
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار والتمويل	(316 695)	3 276 389
التدفقات النقدية المتأتية من مصادر أخرى		
الزيادة (النقصان) في صندوق رأس المال المتداول	–	–
الزيادة (النقصان) في احتياطي مكاسب الفترات السابقة	(2 956 912)	–
الزيادة (النقصان) في الوفورات المسلمة من سنوات سابقة	2 952 847	(1 833 107)
صافي الزيادة (النقصان) في الودائع النقدية والودائع لأجل	(320 760)	1 443 282
الودائع النقدية والودائع لأجل في بداية الفترة	8 272 322	6 829 040
الودائع النقدية والودائع لأجل في نهاية الفترة	7 951 562	8 272 322

ملاحظات على البيانات المالية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

الملاحظة 1

بيان بأهداف المحكمة وأنشطتها

المحكمة الدولية لقانون البحار هيئة قضائية دولية أنشئت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل تسوية المنازعات المتعلقة بتفسير أحكام الاتفاقية أو تطبيقها. وقد بدأت المحكمة أنشطتها في عام 1996. وباب المحكمة مفتوح أمام الدول الأطراف في الاتفاقية، وفي بعض الحالات، أمام كيانات أخرى غير الدول الأطراف (من قبيل المنظمات الدولية والأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين). ويشمل اختصاص المحكمة جميع المنازعات المعروضة عليها وفقا لأحكام الاتفاقية. وهو يشمل أيضا جميع المسائل المنصوص عليها تحديدا في أي اتفاق آخر يمنح الاختصاص للمحكمة. وتتألف المحكمة من 21 عضوا مستقلا تنتخبهم الدول الأطراف في الاتفاقية. ويتولى مساعدتها قلم المحكمة وقوامه 38 موظفا.

الملاحظة 2

موجز لأهم السياسات المحاسبية

في 12 حزيران/يونيه 2003، أقر الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف النظام المالي للمحكمة، وقد أصبح هذا النظام نافذا في 1 كانون الثاني/يناير 2004، وطُبق على الفترة المالية 2005-2006 والفترات المالية اللاحقة (انظر SPLOS/100). وعملا بالمادة 1-10 (أ) من النظام المالي للمحكمة، اعتمدت المحكمة قواعدها المالية في عام 2004. وأحاطت الدول الأطراف علما بالقواعد المالية في اجتماعها الرابع عشر الذي عُقد في عام 2004. وأصبحت هذه القواعد سارية المفعول في 1 كانون الثاني/يناير 2005.

الفترة المالية

عملا بالبند 2 من النظام المالي، تتكون الفترة المالية من سنتين تقويميتين متتاليتين. وفي هذا التقرير، تمتد تلك الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

عملة الحسابات

عملا بالمادة 11-2 من النظام المالي، تعرض حسابات المحكمة باليورو.

المعاملات بالعملة الأجنبية

تحول المعاملات المنجزة بعملة مغايرة لليورو إلى اليورو على أساس سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة، وذلك باستثناء الاشتراكات المقررة المسددة بدولارات الولايات المتحدة. ولتحويل الاشتراكات المسددة بدولارات الولايات المتحدة إلى اليورو، يطبق أفضل سعر صرف متاح للمحكمة في تاريخ السداد، وذلك وفقا للقاعدة 105-2 من القواعد المالية للمحكمة.

وتسجل الفوارق في أسعار الصرف التي قد تحدث بين تاريخ تسجيل المعاملات وتاريخ إتمامها، في بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطي وأرصدة الصناديق لدى قيدها باعتبارها أرباح أو خسائر ناجمة عن تقلب أسعار الصرف.

ويُعاد تقييم الأصول والخصوم المقيدة بعملة مغايرة لليورو على أساس أسعار الصرف السائدة المعمول بها في الأمم المتحدة في نهاية الفترة المالية. وتُقيّد مبالغ إعادة التقييم في بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطات وأرصدة الصناديق باعتبارها أرباح أو خسائر ناجمة عن تقلب أسعار الصرف.

الإيرادات

تتألف الإيرادات من الاشتراكات المقررة التي تسدها الدول الأطراف. وتقسّم أنصبة الاشتراكات للفترة المالية الممتدة على سنتين على أساس 50 في المائة في السنة الأولى و 50 في المائة في السنة الثانية. أما الإيرادات الأخرى التي تقبضها المحكمة، فتُصنّف جميعها على أنها إيرادات متنوعة وتُقيّد على أنها موارد عامة (انظر الملاحظة 3).

النفقات

تُقيّد جميع نفقات المحكمة على حساب الاعتمادات المخصصة لبند الميزانية. وتُسجّل نفقات المحكمة على أساس الاستحقاقات، باستثناء النفقات المتصلة باستحقاقات الموظفين التي تقيد على أساس مصروفاتها النقدية. ولا يُرصد أي اعتماد للخصوم الناشئة مستقبلاً عن استحقاقات الموظفين المتعلقة بالإعادة إلى الوطن والإجازات السنوية المتراكمة وعن استحقاقات المعاشات التقاعدية لأعضاء المحكمة (انظر الملاحظة 5).

الأصول والخصوم

تودع جميع الأموال المقبوضة في الحسابات المصرفية للمحكمة، بما في ذلك الأموال الخاضعة لترتيبات الحسابات الخاصة، وتُقيّد كموجودات نقدية. ولا تدرج المعدات غير المستهلكة (وبخاصة الأجهزة والبرمجيات الحاسوبية) تحت بند الأصول، بل تقيد على حساب الاعتمادات الجارية عند اقتنائها. ولأغراض الرصد، توضع قائمة مستقلة بالمعدات غير المستهلكة. وتقدر الأصول بالقيمة الاسمية. أما الخصوم فتقدر بالقيمة التي تسدد بها.

صندوق رأس المال المتداول

أذن الاجتماع الثامن للدول الأطراف، المعقود في عام 1998، بإنشاء صندوق لرأس المال المتداول لكفالة استمرارية عمل المحكمة في حالة حدوث عجز مالي مؤقت، وكذلك لتزويد المحكمة بالإمكانات المالية اللازمة لتناول القضايا، وبخاصة تلك التي تستلزم اتخاذ إجراءات عاجلة (انظر SPLOS/31).

وقد أنشئ صندوق رأس المال المتداول لضمان توفير الموارد المالية للمحكمة لمواجهة مشاكل السيولة القصيرة الأجل في انتظار تلقي الاشتراكات. والمبلغ المتاح حالياً للمحكمة من صندوق رأس المال المتداول هو 542 118 يورو، وكان قد حول في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2005 من مبلغ بالدولار قدره 650 000 دولار، بمقتضى النظام المالي للمحكمة. وهو يمثل نسبة قدرها 2,64 في المائة من ميزانية المحكمة المعتمدة للفترة 2019-2020.

وإضافة إلى مبلغ الـ 542 118 يورو المشار إليه آنفاً، وافق الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف الذي عقد في عام 2002، بصفة استثنائية، على اعتماد مبلغ قدره 500 000 دولار من دولارات الولايات

المتحدة (وهذا المبلغ جزء من وفورات الفترة المالية 2001) لصندوق رأس المال المتداول للمحكمة، بهدف تزويدها بالإمكانات المالية اللازمة، في حالة حدوث عجز مالي مؤقت، من أجل تناول القضايا عندما تتعذر تغطية النفقات من الأموال المخصصة لتغطية التكاليف المتصلة بالقضايا أو من مناقلة الأموال بين أبواب الاعتمادات (انظر SPLOS/89). وقد حُول هذا المبلغ إلى 417 014 يورو في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بمقتضى النظام المالي للمحكمة.

وفي حزيران/يونيه 2014، قررت الدول الأطراف في اجتماعها الرابع والعشرين، بشكل استثنائي، نقل مبلغ قدره 350 000 يورو من الفائض النقدي عن الفترة 2011-2012 إلى صندوق رأس المال المتداول، وذلك لتغطية ما يترتب على النظر في القضايا من تكلفة لا يمكن تغطيتها من الأموال المخصصة للتكاليف المتصلة بالقضايا (انظر SPLOS/275).

وعلى هذا الأساس، يبلغ مجموع رصيد صندوق رأس المال المتداول حالياً 1 309 132 يورو، منه 767 014 يورو قد تستخدم لتغطية التكاليف المتصلة بالقضايا.

الملاحظة 3

الإيرادات

بلغت قيمة إيرادات المحكمة في الفترة المالية 2019-2020 ما مجموعه 20 529 609 يورو. ويشمل مجموع الإيرادات الاشتراكات المقررة من 168 دولة طرفاً (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي)، والبالغ مجموعها 20 521 200 يورو. ويشمل أيضاً ما يلي:

- (أ) الوفورات البالغة قيمتها 25 109 يورو الناجمة عن إلغاء التزامات الفترة السابقة؛
- (ب) صافي الخسائر البالغة قيمتها 20 368 يورو بسبب الأرباح والخسائر الناجمة عن معاملات بالعملة الأجنبية وإعادة تقييم أرصدة حسابات بالعملة الأجنبية؛
- (ج) بلغ صافي قيمة الإيرادات المتنوعة 3 668 يورو، بما في ذلك التسويات على استحقاقات الموظفين في الفترات السابقة، المبالغ المستردة من موردي المياه وأحد بائعي المكتبة، ومبيعات ربطات عنق وأقلام رصاص، وضريبة القيمة المضافة غير القابلة للاسترداد (قيمة الضريبة أقل من 25 يورو).

الملاحظة 4

النفقات

وافقت الدول الأطراف في اجتماعها الثامن والعشرين، المعقود في حزيران/يونيه 2018 على ميزانية الفترة المالية 2019-2020، بمبلغ قدره 20 521 200 يورو (انظر SPLOS/322).

واستندت تقديرات الميزانية فيما يتعلق بمرتبات الموظفين وبدلات القضاة إلى سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو، المعمول به في آذار/مارس 2018 والبالغ 0,815 دولار. وفي نهاية الفترة المالية، أصبح سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو 0,815 دولار أيضاً. وخلال الفترة المالية 2019-2020، تراوح سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو بين 0,815 و 0,921. ولم تتأثر

معظم نفقات المحكمة بالتقلبات في سعر الصرف، نظرا لأن معظم النفقات تُكبد باليورو، كما أن أجور القضاة والموظفين كانت تخضع لآلية تسوية تهدف إلى استيعاب تقلبات دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو استيعابا كبيرا. غير أن الاعتمادات المخصصة لنظام المعاشات التقاعدية للقضاة وبديل التمثيل قد حُسبت باستخدام دولار الولايات المتحدة باعتباره العملة المرجعية. وبالتالي، ورغم أن الاعتماد المخصص للباب 2، "نظام المعاشات التقاعدية للقضاة"، كان كافيا على الرغم من التقلبات في سعر الصرف، فإن الباب 4، "بديل التمثيل"، يبين رصيدا سلبيا صغيرا قدره 268 يورو.

وتجاوز مجموع النفقات في إطار الباب 1، القضاة، الاعتمادات المقررة بمبلغ 109 944 يورو. وعلى وجه الخصوص، زادت النفقات في إطار بند الميزانية "البدلات السنوية"، ما أدى إلى رصيد سلبي قدره 267 433 يورو. ويعزى هذا التجاوز في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية في إطار هذا البند من الميزانية إلى التفتيشات المتعددة لتسوية مقر العمل في هامبورغ. ويمكن التعويض جزئيا عن التجاوز في الإنفاق في إطار بند الميزانية "البدلات السنوية" عن طريق التخفيض في الإنفاق في إطار بندين آخرين من الميزانية ("البدلات الخاصة" و "السفر لحضور الدورات") في الباب نفسه. ويعزى التوفير في إطار بندي الميزانية "البدلات الخاصة" (59 785 يورو) و "السفر لحضور الدورات" (69 266 يورو) إلى القيود المفروضة على السفر في جميع أنحاء العالم أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الأمر الذي حال دون سفر بعض القضاة إلى هامبورغ، ما أدى إلى عدم دفع بدل الإقامة اليومي لهم.

وبين الباب 3، "تكاليف الموظفين"، التجاوز في الإنفاق في إطار ثلاثة بنود من الميزانية: يبين بند الميزانية "الوظائف الثابتة" زيادة في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية بمبلغ 64 179 يورو بسبب التفتيش المذكور أعلاه لتسوية مقر العمل في هامبورغ، ما أثر على مرتبات موظفي الفئة الفنية والفئات العليا. وترجع الزيادة في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية بمبلغ 14 349 يورو في إطار بند الميزانية "الموظفون المؤقتون للاجتماعات" إلى تقاعد اثنين من المترجمين الشفويين المحليين في عام 2019 كانا يعملان لدى المحكمة لسنوات عديدة. ولم يلزم تعيين مترجمين شفويين غير محليين يُدفع لهم بدل الإقامة اليومي الذي لم يخصص له اعتماد في الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، رُفع معدل بدل الإقامة اليومي لهامبورغ من 266 يورو في آذار/مارس 2018، عند صياغة الميزانية، إلى 306 يورو في كانون الثاني/يناير 2019 وإلى 309 يورو في آذار/مارس 2020؛ وبين بند الميزانية "المساعدة المؤقتة العامة" زيادة في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية قدرها 1 970 يورو، وهو ما يعزى إلى بعض الرسوم غير المتوقعة التي ترضها الأمم المتحدة على دراسات استقصائية مزمنة تتعلق بالمرتبات. ويمكن استيعاب التجاوز في الإنفاق المذكور أعلاه عن نقل تحويل الاعتمادات في إطار الباب 3، الذي يبلغ رصيده 131 675 يورو.

وبين الباب 4 "بديل التمثيل" الذي يستند إلى مبالغ محسوبة بدولارات الولايات المتحدة، تجاوزا في الإنفاق بمبلغ 268 يورو، يعزى بالكامل إلى انخفاض قيمة اليورو مؤقتا مقابل دولار الولايات المتحدة خلال الفترة المالية.

وبلغ مستوى الإنفاق في الباب 5، "السفر في مهام رسمية" نحو 50 في المائة، بسبب القيود المفروضة على السفر في سياق كوفيد-19. أما الرصيد في الباب 5 فيبلغ 94 265 يورو.

وفي إطار الجزء جيم، "التكاليف المتصلة بالقضايا" أدرج اعتماد قدره 2 690 100 يورو، لتغطية التكاليف المتعلقة بالمداوالات النهائية فيما يتعلق بالقضية رقم 25 (قضية السفينة التجارية "نورستار"

(بنما ضد إيطاليا))، ولتمكين المحكمة من تناول اثنتين من القضايا العاجلة في الفترة 2019-2020. وفي عام 2019، أكملت المحكمة نظرها في القضية رقم 25 وأصدرت حكمها في 10 نيسان/أبريل. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تناول قضيتين عاجلتين في عام 2019: القضية رقم 26 (القضية المتعلقة باحتجاز ثلاث سفن بحرية أوكرانية (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)، التدابير المؤقتة) والقضية رقم 27 (قضية السفينة "سان بادري بيو" (سويسرا ضد نيجيريا)، التدابير المؤقتة). وأصدرت المحكمة أوامرها بشأن القضية رقم 26 في 25 أيار/مايو 2019 وفي القضية رقم 27 في 6 تموز/يوليه 2019. وفي النصف الثاني من عام 2020، استخدم الاعتماد المتصل بالقضايا لتمويل التكاليف المتصلة بالنظر في الدفوع الابتدائية التي أثارها ملديف في القضية رقم 28 (النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي (موريشيوس/ملديف)) المقدمة إلى دائرة خاصة أنشأتها المحكمة لتناول القضية. وتمكنت المحكمة من استيعاب التكاليف المتصلة بعبء القضية الإضافية بفضل كفاءة تخطيط قلم المحكمة وكون الجلسات في القضية رقم 25، وكذلك في القضيتين العاجلتين كانت أقصر قليلا مما كان متوقعا. وكانت هناك زيادة في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية قدرها 103 8 يورو في إطار بند الميزانية "الموظفون المؤقتون للاجتماعات"، في إطار الباب 13 "تكاليف الموظفين" من الجزء المتعلق بالقضايا من الميزانية. وتعزى تلك الزيادة في الإنفاق إلى القضية لإضافية المقدمة إلى الدائرة الخاصة المذكورة أعلاه وما يقابلها من ارتفاع للطلب على المساعدة المؤقتة، فضلا عن الزيادة المذكورة أعلاه في بدل الإقامة اليومي المدفوع للموظفين اللغويين المؤقتين. ويمكن تعويض تلك الزيادة عن طريق نقل الاعتمادات في الباب نفسه.

استوعبت الزيادة في الإنفاق المذكورة أعلاه في الباب 1 "القضاة"، والباب 4 "بدل التمثيل" عن طريق إجراء تحويلات بين أبواب الاعتمادات بموجب البند 4-6 من النظام المالي، وفقا للإذن الذي منحه الاجتماع الثلاثين للدول الأطراف لرئيس قلم المحكمة (انظر SPLOS/30/17).

وفي المجموع، صُرف مبلغ قدره 264 922 19 يورو من الاعتمادات المقررة للفترة 2019-2020، مما أدى إلى وفورات بلغت قيمتها 936 598 يورو. وبلغ معدل الأداء المقابل لذلك 97,08 في المائة.

5 الملاحظة

الخصوم الطارئة

يتمثل صافي الخصوم الطارئة المتعلقة باستحقاقات الموظفين البالغ مقدارها 125 553 يورو، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، فيما يلي:

الخصم الطارئ	المبلغ (بالیورو)
الإجازات السنوية المتراكمة	356 077
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	197 048
المجموع	553 125

تقيّد جميع النفقات الطارئة على حساب الاعتمادات المرصودة في الميزانية في الفترة التي يتم فيها السداد فعلا. وتسجل في البيانات المالية جميع التزامات الفترات المقبلة، التي ستشكل أول نفقات تقيد على حساب الاعتمادات ذات الصلة متى وافق عليها اجتماع الدول الأطراف. وطبقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي المحكمة، احتسبت الخصوم الطارئة المبينة أعلاه على أساس الأجر الصافي.

وإضافة إلى الخصوم الطارئة المبينة أعلاه، هناك خصوم تتعلق بتكاليف نظام المعاشات التقاعدية لأعضاء المحكمة المنتخبين. غير أن هذه النفقات تقيّد على حساب الاعتمادات المرصودة في الميزانية في الفترة التي يتم فيها السداد فعلاً.

6 الملاحظة

الحسابات المستحقة القبض

بلغ مجموع المساهمات المستحقة القبض من الدول الأطراف حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 ما مجموعه 1 618 438 يورو على النحو المبين بالتفصيل أدناه. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة التي لم تسدد في موعدها عن الفترة المالية 2020-2019 ما قيمته 1 289 090 يورو.

وقد واصلت المحكمة جهودها لتحصيل الاشتراكات، وهو ما أسفر عن انخفاض في الأرصدة المستحقة المتأخرة فيما يتعلق بالفترات المالية من 1996-1997 إلى 2017-2018. وبلغ مجموع الاشتراكات غير المسددة للفترات المالية من 1996-1997 إلى 2017-2018 حتى الآن 329 348 يورو، أي أنه قد انخفض إلى 915 008 يورو، وهو أقل من مبلغ 1 244 356 يورو الذي سُجل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

المبلغ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (باليورو)		المبلغ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 (باليورو)	السنة المالية
5 780	5 592		1997/1996
1 410	1 342		1998
1 910	1 832		1999
6 049	5 477		2000
6 958	6 354		2001
6 683	6 100		2002
4 498	3 987		2003
3 987	3 357		2004
8 359	6 981		2005
10 277	8 693		2006
11 835	10 129		2007
12 287	10 581		2008
12 859	11 123		2009
14 415	12 679		2010
18 086	16 064		2011
19 460	17 438		2012
22 157	19 954		2013
28 559	23 731		2014
40 229	25 136		2015

السنة المالية	المبلغ في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2020 (باليورو)	المبلغ في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2018 (باليورو)
2016	28 056	43 036
2017	36 114	85 722
2018	68 627	879 800
2019	478 647	
2020	810 444	
المجموع	1 618 438	1 244 356

تمثل فئة الأصول تحت عنوان "سداد الضرائب المستحقة"، والتي تبلغ 115 113 يورو، بشكل أساسي المبالغ المستردة باعتبارها ضريبة القيمة المضافة.

والحسابات المستحقة القبض تحت عناوين أخرى، البالغة قيمتها (207 54 يورو)، تشمل سلفة في إطار منح التعليم (4 472 يورو)، ومدفوعات مقدمة للبائعين (3 152 يورو)، والمبالغ المستحقة من السلطات الألمانية (اتفاق أماكن العمل) (47 080 يورو)، ومبلغ مستحق للصندوق الاستثماري لقانون البحار (8 000 يورو)، وبعض الرسوم المتنوعة البسيطة (7 503 يورو).

والنفقات المدفوعة مقدماً بمبلغ 98 182 يورو هي مبالغ مدفوعة في نهاية عام 2020 وتتصل بميزانية المحكمة للفترة 2021-2022. وبالتالي، ستقيد هذه النفقات في كانون الثاني/يناير 2021 على حساب الاعتماد المرصود لميزانية الفترة 2021-2022، وستُحذف من قائمة البنود المستحقة القبض.

الملاحظة 7

الخصوص

تشمل خصوم المحكمة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ما يلي:

(أ) الاشتراكات المقبوضة مقدماً من الدول الأطراف عن فترة الميزانية 2021-2022 (2 219 639 يورو)؛

(ب) الوفورات من الفترة الفترات المالية السابقة، والتي ستعاد بعد سداد الدول الأطراف المعنية كامل اشتراكاتها عن الفترات المالية المطابقة، على النحو التالي:

1' 1 359 يورو من الفترة المالية 2005-2006 (انظر SPLOS/180)؛

2' 3 210 يورو من الفترة المالية 2007-2008 (انظر SPLOS/203 و SPLOS/217)؛

3' 2 894 يورو من الفترة المالية 2009-2010 (انظر SPLOS/250)؛

4' 949 يورو من الفترة المالية 2011-2012 (انظر SPLOS/275)؛

5' 4 858 يورو من الفترة المالية 2013-2014 (انظر SPLOS/301)؛

(ج) الوفورات البالغة قيمتها 2 956 912 يورو من الفترة المالية 2017-2018، التي أعيدت وخصمت من اشتراكات الدول الأطراف لعام 2021 (SPLOS/30/3)؛

(د) الالتزامات الناشئة عن شراء سلع وخدمات خلال الفترة المالية 2019-2020 (904 536 يورو)؛

(هـ) المبلغ المتبقي (33 يورو) من الحساب الخاص للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين؛

(و) الحسابات المستحقة الدفع البالغ مجموعها 80 398 يورو.

وستعاد جميع الوفورات من السنوات السابقة والمبالغ المستقطعة من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بمجرد سداد الدول الأطراف المعنية كامل اشتراكاتها عن الفترات المالية المطابقة، وفقا للنظام المالي للمحكمة.

الملاحظة 8

الصناديق والاحتياطات

يبلغ رصيد صندوق رأس المال المتداول حاليا 1 309 132 يورو. ويقابله مبلغ مماثل باليورو للاعتمادات التي قررتا الدول الأطراف في اجتماعاتها الحادي عشر والثاني عشر والرابع والعشرين (انظر SPLOS/31، و SPLOS/70، و SPLOS/89، و SPLOS/275). وسيُستخدَم من هذا المبلغ، مبلغ قدره 767 014 يورو لتغطية تكلفة النظر في القضايا إذا تعذر تغطية النفقات من الأموال المخصصة لتغطية التكاليف المتصلة بالقضايا.

وتبلغ مكاسب واحتياطات الفترات السابقة 2 114 141 يورو، وتمثل فائض الإيرادات عن النفقات من الفترات المالية السابقة (2005-2006 إلى 2017-2018، وفقا للمادة 4 من النظام المالي للمحكمة).

التذييل الثاني

التقرير المالي عن الفترة المالية من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

مقدمة

1 - يقدم رئيس قلم المحكمة الدولية لقانون البحار فيما يلي التقرير المالي عن الفترة المالية الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وهو التقرير المالي السادس عشر للمحكمة عن فترتها المالية السادسة عشرة.

2 - ويتضمن التقرير المالي: بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطيات وأرصدة الصناديق للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (التذييل الأول)؛ وبيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (انظر التذييل الأول)؛ وبيان التدفقات النقدية لفترة السنتين 2019-2020 (انظر التذييل الأول)؛ وتقرير أداء الميزانية للفترة 2019-2020، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (انظر التذييل الثالث)؛ وحالة التبرعات المقدمة للمحكمة الدولية لقانون البحار عن الفترات المالية 1996/1997 إلى 2019-2020، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (التذييل الرابع). وتقدم التذييلات الأول والثاني والثالث والرابع بهدف تيسير استعراض الدول الأطراف للتقرير. وتمتثل البيانات للنظام المالي للمحكمة ولقواعدها المالية. ويبين التقرير المالي النتائج المالية لأنشطة المحكمة في عامي 2019 و 2020. ويرد في الفقرات التالية موجز للعناصر ذات الأهمية الخاصة.

3 - ويمثل الرصيد النقدي البالغ 7 951 562 يورو حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 نقصاً بالمقارنة مع الرصيد النقدي في نهاية عام 2018، البالغ 8 272 322 يورو. ونجم هذا النقص عن نقص في مبلغ التبرعات المدفوعة مقدماً، ونقص في مبلغ الميزانية المعتمدة لعام 2019-2020 مقارنة بميزانية الفترة 2017-2018 وارتفاع مستوى مجموع النفقات خلال الفترة المالية 2019-2020.

الإيرادات

4 - شملت الإيرادات في الفترة المالية 2019-2020 اشتراكات مقررة بمبلغ 20 521 200 يورو سددها 168 دولة طرفاً (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي). وكان مستحقاً من إجمالي مبلغ الاشتراكات للفترة المالية 2019-2020 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 مبلغ قدره 1 289 090 يورو. وفي ذلك التاريخ، بلغ رصيد الاشتراكات غير المسددة فيما يخص الميزانية الاجمالية للمحكمة (من الفترة 1996/1997 إلى الفترة 2019-2020) 1 618 438 يورو. وإضافة إلى ذلك، توفرت من مصادر مختلفة، من قبيل الإيرادات المتنوعة، وإلغاء التزامات الفترات السابقة بعد تسوية الخسائر الناجمة عن الفوارق في أسعار الصرف، إيرادات صافية أخرى بلغ مجموعها 8 409 يورو.

5 - وواصلت المحكمة جهودها الرامية إلى تحصيل الاشتراكات غير المسددة، مما أسفر عن انخفاض في الأرصدة المستحقة المتأخرة السداد فيما يتعلق بميزانياتها السابقة. ولكن بحلول نهاية عام 2020، لا تزال المبالغ التالية غير مسددة: 34 041 يورو عن الفترة 1996/1997-2004؛ و 15 674 يورو عن الفترة

2005-2006؛ و 20 710 يورو عن الفترة 2007-2008؛ و 23 802 يورو عن الفترة 2009-2010؛ و 33 502 يورو عن الفترة 2011-2012؛ و 43 685 يورو عن الفترة 2013-2014؛ و 53 192 يورو عن الفترة 2015-2016؛ و 104 741 يورو عن الفترة 2017-2018؛ و 1 289 091 يورو عن الفترة 2019-2020. ومن ثم، أصبح رصيد الاشتراكات غير المسددة فيما يخص الميزانيات الإجمالية للمحكمة (من الفترة 1996/1997 إلى الفترة 2017-2018) 1 618 438 يورو. ولا يُنتظر، بموجب أحكام النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، تخصيص اعتماد يغطي الحسابات المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها لرصيد الاشتراكات المستحقة المتأخرة السداد.

النفقات

6 - بلغت نفقات المحكمة عن الفترة المالية 2019-2020 ما مجموعه 19 922 263 يورو، مما يعادل نسبة 97,08 في المائة من ميزانية تلك الفترة (20 521 200 يورو). وفي عام 2019، أكملت المحكمة نظرها في القضية رقم 25 (قضية السفينة "نورستار" (بنما ضد إيطاليا)) وأصدرت حكمها في 10 نيسان/أبريل. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تناول قضيتين عاجلتين في عام 2019: القضية رقم 26 (القضية المتعلقة باحتجاز ثلاث سفن بحرية أوكرانية (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)، التدابير المؤقتة) والقضية رقم 27 (قضية السفينة "سان بادري بيو" (سويسرا ضد نيجيريا)، التدابير المؤقتة). وأصدرت المحكمة أوامرها بشأن القضية رقم 26 في 25 أيار/مايو 2019 وفي القضية رقم 27 في 6 تموز/يوليه 2019. وفي أيلول/سبتمبر 2020، بدأت الدائرة الخاصة التي أنشأتها المحكمة لتناول القضية نظرها في الدفوعات الابتدائية التي أثارها ملديف في القضية رقم 28 (النزاع/المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي (موريشيوس/ملديف)). وبسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أُرجئت الجلسات والمداولات التي كان من المقرر إجراؤها في تموز/يوليه 2020. وكان من المقرر إصدار الحكم في كانون الثاني/يناير 2021.

7 - وقامت لجنة الخدمة المدنية الدولية بمراجعة تسوية مقر العمل المتعلقة بهامبورغ ثلاث مرات خلال الفترة المالية 2019-2020. وأدت التعديلات إلى زيادة أجور القضاة. وقد تجاوزت الاعتمادات الموافق عليها لبند الميزانية "البدلات السنوية" مبلغ 267 433 يورو. ويمكن التعويض جزئياً عن الزيادة في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية في إطار بند الميزانية "البدلات السنوية" عن طريق الوفورات المتأتية من بندين آخرين من الميزانية ("البدلات الخاصة" (59 785 يورو) و "السفر لحضور الدورات" (69 266 يورو). ونتجت هذه الوفورات عن القيود المفروضة على السفر خلال جائحة كوفيد-19. وتبلغ الزيادة في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية في الفرع 1، "القضاة" ما قيمته 109 944 يورو.

8 - وأسفر أيضاً تنقيح تسوية مقر العمل المتعلقة بهامبورغ المذكورة أعلاه عن زيادات في مرتبات الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا. وفي إطار الباب 3، "تكاليف الموظفين"، يبين بند الميزانية "الوظائف الثابتة" زيادة في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية قدرها 64 179 يورو. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيادة في الإنفاق كان يمكن أن تكون أعلى لو شغلت الوظائف الشاغرة في قلم المحكمة طوال الفترة المالية 2019-2020 بأكملها. ويبين بند الميزانية "الموظفون المؤقتون للاجتماعات" في الباب نفسه زيادة في الإنفاق نظراً لعدم تمكن المحكمة من مواصلة تعيين مترجمين شفوئين محليين فحسب. بالإضافة إلى ذلك، تم رفع معدل بدل الإقامة اليومي لهامبورغ، والذي يدفع للموظفين المؤقتين غير المحليين،

من 266 يورو في آذار/مارس 2018، عند حساب الميزانية، إلى 306 يورو في كانون الثاني/يناير 2019 و 309 يورو في آذار/مارس 2020. ويبين بند الميزانية "المساعدة المؤقتة العامة" زيادة في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية قدرها 1 970 يورو، وهو ما يعزى إلى بعض الرسوم غير المتوقعة التي تفرضها الأمم المتحدة على دراسات استقصائية مزعومة تتعلق بالمرتبات. ويمكن تعويض عن تلك الزيادة في الإنفاق في بنود الميزانية الثلاثة جميعها عن طريق التحويلات بين بنود الميزانية في إطار الباب 3. وبلغ رصيد هذا الباب 131 675 يورو في نهاية الفترة المالية.

9 - أما الباب 4، "بدل التمثيل"، فيظهر رسيدا سالباً قدره 268 يورو. وبدل التمثيل هو استحقاق بدولارات الولايات المتحدة، والرصيد السلبي يرجع بالكامل إلى التقلب بين دولار الولايات المتحدة واليورو.

10 - ونظرا للقيود المفروضة على السفر خلال جائحة كوفيد-19، لم يستخدم سوى نحو 50 في المائة من الاعتمادات الموافق عليها للباب 5، "السفر في مهام رسمية"، وبلغ الرصيد غير المستخدم 94 265 يورو.

11 - وفي إطار الجزء جيم، "التكاليف المتصلة بالقضايا"، تجاوزت مخصصات بند الميزانية "الموظفون المؤقتون للاجتماعات" 8 103 يورو. وتعزى الزيادة في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية بشكل رئيسي إلى الزيادة في معدل بدل الإقامة اليومي المطبق على هامبورغ من 266 يورو في آذار/مارس 2018، عندما تم حساب الميزانية، إلى 309 يورو في آذار/مارس 2020. ويمكن تعويضها بتحويل الاعتمادات في إطار الباب 13، "تكاليف الموظفين". أما رصيد الباب 13 فيبلغ 2 901 يورو. ويبلغ الرصيد الإجمالي للجزء جيم 271 003 يورو.

12 - ويبلغ المعدل العام لأداء الميزانية للفترة 2019-2020 ما نسبته 97,08 في المائة. ويمكن استيعاب الزيادة في الإنفاق المذكورة أعلاه في الباب 1، "القضاة"، والباب 4، "بدل التمثيل" عن طريق إجراء تحويلات بين أبواب الاعتمادات بموجب البند 4-6 من النظام المالي، وفقا للإذن الذي منحه الاجتماع الثلاثين للدول الأطراف لرئيس قلم المحكمة (انظر SPLOS/30/17).

تسليم المدخرات

13 - أحاط اجتماع الدول الأطراف علما في كانون الأول/ديسمبر 2020 (انظر SPLOS/30/17) بالفائض النقدي للفترة 2017-2018 والبالغ 2 956 912 يورو. وتم تسليم الفائض النقدي وخصمه من الاشتراكات المقررة للدول الأطراف لعام 2021، وفقا للبند 4 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

الحسابات الخاصة

14 - أنشئت "منحة مؤسسة نيبون" في آذار/مارس 2007 عقب التوقيع على "اتفاق منحة مؤسسة نيبون". وعملا بالاتفاق المبرم بين المحكمة ومؤسسة نيبون، تبرعت المؤسسة بمبلغ 200 000 يورو للبرنامج المشترك بين مؤسسة نيبون والمحكمة الدولية لقانون البحار لبناء القدرات والتدريب بشأن تسوية المنازعات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ووفقاً للمادة 5-6 من النظام المالي للمحكمة، أنشئ لاحقاً صندوق استئماني، وفتح حساب مصرفي خاص باليورو أطلق عليه اسم "منحة مؤسسة نيبون" لدى المصرف الألماني "دويتشه بانك".

15 - وتبرعت مؤسسة نيبون مرة ثانية للمنحة بمبلغ قدره 200 000 يورو في آذار/مارس 2008، ثم تبرعت للمرة الثالثة بالمبلغ نفسه في آذار/مارس 2009. وتبرعت عشر مرات أخرى بمبلغ 230 000 يورو لكل منها، قُدمت في شهر آذار/مارس من أعوام 2010 إلى 2016، وفي نيسان/أبريل 2017، وفي آذار/مارس من عامي 2018 و 2020، وقدمت تبرعا بمبلغ 226 310 يورو في آذار/مارس 2019. وفي بداية الفترة المالية 2019-2020، بلغ مجموع احتياطات الصندوق الاستثماري ما قدره 411 338 يورو. وفي آب/أغسطس 2020، سُلِّمَ إلى المؤسسة مبلغ قدره 354 785 يورو. ويمثل هذا المبلغ فوائض البرامج السنوية المعنية بين عامي 2007 و 2018. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بلغ مجموع الرصيد الاحتياطي 131 260 يورو. وسيجري تعميم البيان المالي المراجع لمنحة مؤسسة نيبون في اجتماع الدول الأطراف الذي سيعقد في حزيران/يونيه 2021.

16 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2009، أنشأت المحكمة، عملاً بالمادة 5-6 من نظامها المالي، صندوقاً استثمارياً لقانون البحار. والغرض من هذا الصندوق الاستثماري هو تشجيع النهوض بالموارد البشرية في البلدان النامية في مجال قانون البحار وفي الشؤون البحرية عموماً. وتلقى الصندوق الاستثماري عدة تبرعات بين عامي 2009 و 2016. وساهمت شركة كورويند، وهي شركة من جمهورية كوريا ومقرها هامبورغ، تعمل في مجال الطاقة المتجددة، بمبلغ 25 000 يورو؛ وقُدِّمَ معهد كوريا البحري عدة مساهمات، بلغ مجموعها 245 482 يورو؛ وقدمت الصين تبرعا قدرها 150 000 يورو. وخلال الفترة المالية 2019-2020، تبرع معهد كوريا البحري مرتين بمبلغ قدره 15 000 يورو في كل منهما، وتبرعت قبرص بمبلغ 8 000 يورو. ومنذ تموز/يوليه 2012، استُخدم الصندوق الاستثماري لدعم برنامج التدريب الداخلي الذي تنهيه المحكمة، ولتقديم المساعدة المالية للمتدربين القادمين من البلدان النامية. وخلال الفترة المالية 2019-2020 استُخدم الصندوق الاستثماري أيضاً لتمويل حلقة عمل إقليمية عُقدت في مونتيديو في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بلغ مجموع الرصيد الاحتياطي 202 792 يورو. وسيجري تعميم البيان المالي المراجع للصندوق الاستثماري في اجتماع الدول الأطراف الذي سيعقد في حزيران/يونيه 2021.

17 - وفي 28 شباط/فبراير 2020، تلقت المحكمة تبرعا من جمهورية كوريا بمبلغ 195 595 دولاراً. وأودعت الأموال إلى حساب مصرفي مستقل حيث حُولت إلى 171 831 يورو. وفتح الصندوق الاستثماري لتقديم المساعدة المالية من أجل تنظيم حلقة عمل للمستشارين القانونيين في المحكمة. ومنذ آذار/مارس 2020، دُفعت رسوم مصرفية قدرها 228 يورو. وبلغ رصيد الصندوق الاستثماري 171 603 يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

الترتيبات المؤسسية

18 - أعدت السجلات المالية للمحكمة باستخدام مجموعة البرمجيات المالية Infor SunSystems.

(توقيع) خيمينا هينريكس أويارسي
رئيسة القلم

التذييل الثالث

تقرير أداء الميزانية للفترة 2019-2020، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

(بالبيورو)

الجزء/ الباب	أوجه الإنفاق	إنفاق عام 2019 (في 31 كانون الأول/ 2020-2019						مجموع النفقات كنسبة مئوية من الميزانية المعتمدة
		الميزانية المعتمدة	ديسمبر 2019	31 كانون الأول/ ديسمبر 2020	إنفاق عام 2020 (في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2020)	نفقات الفترة 2020-2019	الرصيد	
1	ألف	النفقات المتكررة						
2	1	القضاة	4 449 900	2 233 231	2 326 613	4 559 844	109 944-	102,47
3	1,1	البدلات السنوية	3 133 400	1 667 825	1 733 008	3 400 833	267 433-	108,53
4	1,2	البدلات الخاصة	833 600	422 007	351 808	773 815	59 785	92,83
5	1,3	السفر لحضور الجلسات	298 800	128 087	101 447	229 534	69 266	76,82
6	1,4	التكاليف العامة	184 100	15 312	140 350	155 662	28 438	84,55
7	2	نظام المعاشات التقاعدية للقضاة	1 625 900	794 416	760 827	1 555 243	70 657	95,65
8	3	تكاليف الموظفين	7 707 300	3 754 581	3 821 044	7 575 625	131 675	98,29
9	3,1	الوظائف الثابتة	5 036 800	2 494 243	2 606 736	5 100 979	64 179-	101,27
10	3,4	تكاليف الموظفين العامة	2 270 200	1 101 399	984 465	2 085 864	184 336	91,88
11	3,5	العمل الإضافي	25 000	9 877	9 723	19 600	5 400	78,40
12	3,6	الموظفون المؤقتون للاجتماعات	192 600	92 980	113 969	206 949	14 349-	107,45
13	3,7	المساعدة المؤقتة العامة	107 900	35 134	74 736	109 870	1 970-	101,83
14	3,8	التدريب	74 800	20 948	31 415	52 363	22 437	70,00
15	4	بدل التمثيل	12 400	6 234	6 434	12 668	268-	102,16
16	5	السفر في مهام رسمية	185 000	85 089	5 646	90 735	94 265	49,05
17	6	الضيافة	14 700	4 884	533	5 417	9 283	36,85
18	7	نفقات التشغيل	3 202 000	1 297 399	1 830 021	3 127 420	74 580	97,67
19	7,1	تعهد أماكن العمل (بما فيها الأمن)	2 454 100	1 032 876	1 408 222	2 441 098	13 002	99,47

الجزء/ الباب	أوجه الإنفاق	إنفاق عام 2019 (في إنفاق عام 2020 (في نفقات الفترة 2020-2019						مجموع النفقات كنسبة مئوية من الميزانية المعتمدة	
		31 كانون الأول/ديسمبر 2019	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	الرصيد		
20	إيجار المعدات وصيانتها	374 500	141 070	202 391	343 461	31 039	91,71	20	
21	الاتصالات	194 100	75 405	107 757	183 162	10 938	94,36	21	
22	خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)	42 100	15 660	20 835	36 495	5 605	86,69	22	
23	اللوازم والمواد	125 600	32 388	80 094	112 482	13 118	89,56	23	
24	الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)	11 600	–	10 722	10 722	878	92,43	24	
25	تكاليف المكتبة وما يتصل بها	336 400	165 289	169 751	335 040	1 360	99,60	25	
26	المكتبة – شراء الكتب والمنشورات	256 300	125 628	129 683	255 311	989	99,61	26	
27	الطباعة والتجليد الخارجيان	80 100	39 661	40 068	79 729	371	99,54	27	
28								28	
29	بأء النفقات غير المتكررة							29	
30	شراء المعدات							30	
31	الأثاث والمعدات	157 500	46 434	110 204	156 638	862	99,45	31	
32	دعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	140 000	7 966	76 571	84 537	55 463	60,38	32	
33	جيم التكاليف المتصلة بالقضايا	2 690 100	1 864 137	554 960	2 419 097	271 003	89,93	33	
34	القضاة	2 004 900	1 474 350	262 448	1 736 798	268 102	86,63	34	
35	البدلات الخاصة	1 509 600	1 153 811	177 037	1 330 848	178 752	88,16	35	
36	تعويضات القضاة المخصصين	177 700	107 290	56 681	163 971	13 729	92,27	36	
37	سفر القضاة لحضور الاجتماعات، بمن فيهم القضاة المخصصون	317 600	213 249	28 730	241 979	75 621	76,19	37	
38	تكاليف الموظفين	685 200	389 787	292 512	682 299	2 901	99,58	38	
39	الموظفون المؤقتون للاجتماعات	651 300	373 106	286 297	659 403	8 103–	101,24	39	
40	العمل الإضافي	33 900	16 681	6 215	22 896	11 004	67,54	40	
41								41	
42	المجموع	20 521 200	10 259 660	9 662 604	19 922 264	598 936	97,08	42	

التذييل الرابع

حالة التبرعات للمحكمة الدولية لقانون البحار للفترات المالية من 1997/1996 إلى 2019-2020، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

(باليورو)

الدول الأطراف	جدول 2020 الأنصبة المقررة (النسبة المئوية)	الفترات المالية السابقة إلى 1997/1996 (2016-2015)	الفترة المالية السابقة ^(١) 2018-2017	الفترة المالية الحالية ^(١) 2020-2019	المجموع ^(١)	الاشتراكات المحصلة	الفترات المالية السابقة ^(ب) إلى 1997/1996 (2016-2015)	الفترة المالية السابقة (2018-2017)	الفترة المالية الحالية ^(ج) (2020-2019)	الإجمالي غير المسدد ^(د)	الاشتراكات غير المسددة
ألبانيا	0,0108	13 775	2 254	2 196	18 225	18 225	0	0	(0)	(0)	
الجزائر	0,1867	215 183	45 350	41 021	301 554	301 554	0	0	0	0	
أنغولا	0,0135	18 173	2 816	2 744	23 733	20 976	0	12	2 744	2 756	
أنتيغوا وبربودا	0,0100	14 521	2 092	2 034	18 647	15 567	0	1 046	2 034	3 080	
الأرجنتين	1,2382	1 279 270	251 258	247 968	1 778 496	1 530 529	0	0	247 967	247 967	
أرمينيا	0,0100	12 034	2 092	2 034	16 160	16 160	0	0	0	0	
أستراليا	2,9907	3 635 667	658 284	623 900	4 917 851	4 917 851	0	0	(0)	(0)	
النمسا	0,9161	1 792 414	202 808	191 683	2 186 905	2 186 905	0	0	(0)	(0)	
أذربيجان	0,0663	2 502	16 900	14 953	34 355	34 355	0	0	0	0	
جزر البهاما	0,0244	32 301	3 944	4 393	40 638	40 637	0	0	0	0	
البحرين	0,0677	62 946	12 394	12 901	88 241	88 161	0	0	80	80	
بنغلاديش	0,0135	17 263	2 816	2 744	22 823	21 446	0	0	1 376	1 376	
بربادوس	0,0100	17 833	2 092	2 034	21 959	20 941	0	0	1 017	1 017	
بيلاروس	0,0663	49 036	15 774	14 405	79 215	72 473	0	0	6 742	6 742	
بلجيكا	1,1110	2 070 682	249 286	234 076	2 554 044	2 554 044	0	0	(0)	(0)	
بليز	0,0100	14 386	2 092	2 034	18 512	15 432	0	1 046	2 034	3 080	

الدول الأطراف	جدول 2020 الأنصبة المقررة (النسبة المئوية)	الفترة المالية السابقة إلى 1997/1996	الفترة المالية السابقة ^(١) إلى 2020-2019	الفترة المالية السابقة ^(١) إلى 2018-2017	المجموع ^(١)	الاشتراكات المقررة				الاشتراكات غير المسددة			
						الاشتراكات المحصلة	الفترة المالية السابقة (ب) إلى 1997/1996 (2016-2015)	الفترة المالية السابقة (2018-2017)	الفترة المالية السابقة (2020-2019)	الإجمالي غير المسدد ^(ج)			
بنن	0,0100	13 878	2 092	2 034	18 004	16 988	0	0	1 017	1 017			
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	0,0217	16 786	3 380	3 844	24 010	24 010	0	0	0	0			
البوسنة والهرسك	0,0162	21 367	3 662	3 430	28 459	28 459	0	0	0	0			
بوتسوانا	0,0189	28 616	3 944	3 842	36 402	36 402	0	0	(0)	(0)			
البرازيل	3,9894	3 644 019	1 076 858	928 799	5 649 676	4 972 070	0	0	677 605	677 605			
بروني دار السلام	0,0338	56 006	8 168	7 408	71 582	71 582	0	0	(0)	(0)			
بلغاريا	0,0622	61 384	12 676	12 488	86 548	86 548	0	0	0	0			
بوركينافاسو	0,0100	11 004	2 092	2 034	15 130	10 903	101	2 092	2 034	4 227			
كابو فيردي	0,0100	14 455	2 092	2 034	18 581	18 581	0	0	(0)	(0)			
الكاميرون	0,0176	21 479	2 816	3 157	27 452	18 349	3 129	2 816	3 157	9 102			
كندا	3,6998	4 675 521	822 784	775 919	6 274 224	6 274 224	0	0	(0)	(0)			
تشاد	0,0100	7 293	2 092	2 034	11 419	6 016	1 277	2 092	2 034	5 403			
شيلي	0,5508	438 974	112 390	110 604	661 968	661 968	0	0	0	0			
الصين	16,2457	5 584 746	2 231 178	2 735 825	10 551 749	12 183 578	0	0	(1 631 829)	(1 631 829)			
جزر القمر	0,0100	14 386	2 092	2 034	18 512	94	14 292	2 092	2 034	18 418			
الكونغو	0,0100	8 153	2 092	2 034	12 279	5 288	2 865	2 092	2 034	6 991			
جزر كوك ^(د)	0,0100	14 386	2 092	2 034	18 512	18 514	0	0	(2)	(2)			
كوستاريكا	0,0839	59 513	13 238	14 963	87 714	86 718	0	0	997	997			
كوت ديفوار	0,0176	20 311	2 536	3 021	25 868	24 078	0	0	1 789	1 789			
كرواتيا	0,1042	144 385	27 886	24 143	196 414	196 413	0	0	0	0			
كوبا	0,1083	107 236	18 310	19 903	145 449	145 448	0	0	(0)	(0)			

الاشتراكات المقررة					الاشتراكات غير المسددة					
الدول الأطراف	2020 جدول الأنصبة المقررة (النسبة المئوية)	الفترة المالية السابقة إلى 1997/1996 (2016-2015)	الفترة المالية السابقة ^(١) إلى 2018-2017	الفترة المالية الحالية ^(١) 2020-2019	المجموع ^(١)	الاشتراكات المحصلة	الفترة المالية السابقة ^(ب) إلى 1997/1996 (2016-2015)	الفترة المالية السابقة إلى 2018-2017	الفترة المالية الحالية ^(ج) (2020-2019)	الإجمالي غير المسدد ^(د)
قبرص	0,0487	85 545	12 112	10 838	108 495	112 629	0	0	(4 134)	(4 134)
تشيكيا	0,4209	546 176	96 898	89 867	732 941	732 940	0	0	0	0
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0,0135	15 345	2 254	2 471	20 070	94	15 251	2 254	2 471	19 976
الدانمرك	0,7497	1 076 576	164 500	156 147	1 397 223	1 397 223	0	0	0	0
جيبوتي	0,0100	14 386	2 092	2 034	18 512	4 281	10 105	2 092	2 034	14 231
دومينيكا	0,0100	14 386	2 092	2 034	18 512	17 487	0	0	1 025	1 025
الجمهورية الدومينيكية	0,0717	38 815	12 958	13 588	65 361	67 316	0	0	(1 955)	(1 955)
إكوادور	0,1083	24 178	18 872	20 177	63 227	52 453	0	0	10 774	10 774
مصر	0,2517	203 616	42 816	46 393	292 825	292 824	0	0	(0)	(0)
غينيا الاستوائية	0,0217	15 040	2 816	3 570	21 426	11 758	3 282	2 816	3 570	9 668
إستونيا	0,0528	40 846	10 704	10 566	62 116	66 932	0	0	(4 817)	(4 817)
إسواتيني	0,0100	4 222	2 092	2 034	8 348	4 411	0	1 903	2 034	3 937
الاتحاد الأوروبي ^(هـ)	غير متوفر	1 354 274	190 000	185 000	1 729 274	1 729 274	0	0	0	0
فيجي	0,0100	14 794	2 092	2 034	18 920	17 903	0	0	1 017	1 017
فنلندا	0,5697	1 122 003	128 446	120 330	1 370 779	1 370 779	0	0	(0)	(0)
فرنسا	5,9908	12 632 409	1 368 678	1 274 080	15 275 167	15 275 167	0	0	0	0
غابون	0,0203	26 831	4 788	4 390	36 009	33 944	0	0	2 064	2 064
غامبيا	0,0100	14 386	2 092	2 034	18 512	458	13 928	2 092	2 034	18 054
جورجيا	0,0108	27 289	2 254	2 196	31 739	31 739	0	0	0	0
ألمانيا	8,2413	17 524 994	1 799 646	1 712 280	21 036 920	21 036 919	0	0	(0)	(0)
غانا	0,0203	17 867	4 506	4 254	26 627	24 322	0	0	2 305	2 305

الدول الأطراف	2020 جدول الأنصبة المقررة (النسبة المئوية)	الفترة المالية السابقة إلى 1997/1996 (2016-2015)	الفترة المالية السابقة ^(١) الفترة المالية الحالية ^(١) 2020-2019	المجموع ^(١)	الاشتراكات المقررة				الاشتراكات غير المسددة			
					الاشتراكات المحصلة	الفترة المالية السابقة ^(ب) إلى 1997/1996 (2016-2015)	الفترة المالية السابقة (2018-2017)	الفترة المالية الحالية ^(ج) (2020-2019)	الإجمالي غير المسدد ^(ج)			
اليونان	0,4953	1 159 534	132 670	114 815	1 407 019	1 407 019	0	0	0			
غرينادا	0,0100	14 386	2 092	2 034	18 512	18 504	0	8	8			
غواتيمالا	0,0487	55 005	7 888	8 786	71 679	71 552	0	127	127			
غينيا	0,0100	14 659	2 092	2 034	18 785	94	14 565	2 034	18 691			
غينيا - بيساو	0,0100	14 386	2 092	2 034	18 512	94	14 292	2 034	18 418			
غيانا	0,0100	14 386	2 092	2 034	18 512	18 498	0	13	13			
هايتي	0,0100	14 521	2 092	2 034	18 647	17 630	0	1 017	1 017			
هندوراس	0,0122	15 125	2 254	2 333	19 712	18 450	0	1 262	1 262			
هنغاريا	0,2788	373 573	45 350	50 377	469 300	469 299	0	(0)	(0)			
آيسلندا	0,0379	70 348	6 478	7 000	83 826	87 454	0	(3 628)	(3 628)			
الهند	1,1286	957 860	207 598	215 612	1 381 070	1 381 071	0	(0)	(0)			
إندونيسيا	0,7348	441 769	141 966	143 686	727 421	727 421	0	(0)	(0)			
العراق	0,1746	95 028	36 336	35 403	166 767	148 972	0	17 795	17 795			
أيرلندا	0,5021	780 071	94 362	96 892	971 325	971 325	0	0	0			
إيطاليا	4,4752	10 214 774	1 055 732	967 934	12 238 440	12 626 199	0	(387 759)	(387 759)			
جامايكا	0,0108	20 214	2 536	2 333	25 083	25 082	0	0	0			
اليابان	11,5892	30 292 170	2 726 652	2 503 056	35 521 878	35 521 878	0	(0)	(0)			
الأردن	0,0284	26 549	5 634	5 627	37 810	32 184	0	5 627	5 627			
كينيا	0,0325	20 913	5 070	5 765	31 748	28 446	0	3 302	3 302			
كيريباس	0,0100	12 034	2 092	2 034	16 160	16 165	0	(5)	(5)			
الكويت	0,3410	415 923	80 278	73 676	569 877	569 930	0	(52)	(52)			

الدول الأطراف	2020 جدول الأنصبة المقررة (النسبة المئوية)	الاشتراكات المقررة			الاشتراكات غير المسددة		
		الفترة المالية السابقة إلى 1997/1996	الفترة المالية السابقة ^(١) 2018-2017	الفترة المالية الحالية ^(١) 2020-2019	الاشتراكات المحصلة	الفترة المالية السابقة ^(ب) إلى 1997/1996	الفترة المالية السابقة 2018-2017
						الفترة المالية الحالية ^(ج) 2020-2019	الإجمالي غير المسدد ^(ج)
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0,0100	13 614	2 092	2 034	15 589	117	2 034
لاتفيا	0,0636	45 155	14 084	13 309	72 548	0	0
لبنان	0,0636	57 616	12 958	12 762	77 041	0	6 295
ليسوتو	0,0100	9 220	2 092	2 034	0	2 092	2 034
ليبيريا	0,0100	7 940	2 092	2 034	1 063	2 092	2 034
ليتوانيا	0,0961	75 347	20 280	19 623	115 250	0	(0)
لكسمبرغ	0,0907	146 451	18 028	17 977	182 456	0	(0)
مدغشقر	0,0100	12 727	2 092	2 034	13 685	1 134	2 034
ملاي	0,0100	6 208	2 092	2 034	0	2 092	2 034
ماليزيا	0,4615	457 384	90 700	90 985	592 148	0	46 921
ملديف	0,0100	13 084	2 092	2 034	10 219	2 092	2 034
مالي	0,0100	14 585	2 092	2 034	17 594	0	1 117
مالطة	0,0230	31 721	4 506	4 529	40 756	0	0
جزر مارشال	0,0100	14 386	2 092	2 034	15 892	585	2 034
موريتانيا	0,0100	14 386	2 092	2 034	7 158	2 092	2 034
موريشيوس	0,0149	22 735	3 380	3 156	30 579	0	(1 308)
المكسيك	1,7484	3 664 866	404 210	374 150	4 443 226	0	1
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	0,0100	14 386	2 092	2 034	17 734	0	778
موناكو	0,0149	16 528	2 816	2 882	22 226	0	0
منغوليا	0,0100	14 521	2 092	2 034	18 647	0	0
الجبل الأسود	0,0100	9 629	2 092	2 034	12 828	0	927

الاشتراكات غير المسددة					الاشتراكات المقررة					2020 جدول الأنصبة المقررة (النسبة المئوية)	الدول الأطراف
الاشتراكات غير المسددة				الاشتراكات المقررة							
الإجمالي غير المسدد ^(ج)	الفترة المالية الحالية ^(د) (2020-2019)	الفترة المالية السابقة (2018-2017)	الفترة المالية السابقة ^(ب) إلى 1997/1996 (2016-2015)	الاشتراكات المحصلة	المجموع ^(ا)	الفترة المالية الحالية ^(ا) 2020-2019	الفترة المالية السابقة ^(ا) 2018-2017	الفترة المالية السابقة إلى 1997/1996 (2016-2015)			
0	0	0	0	96 643	96 643	14 958	15 210	66 475	0,0744	المغرب	
835	835	0	0	17 480	18 314	2 034	2 092	14 188	0,0100	موزامبيق	
(0)	(0)	0	0	23 790	23 790	2 744	2 816	18 230	0,0135	ميانمار	
6 442	2 606	2 816	1 020	15 850	22 292	2 606	2 816	16 870	0,0122	ناميبيا	
(88)	(88)	0	0	18 600	18 512	2 034	2 092	14 386	0,0100	ناورو	
(0)	(0)	0	0	17 962	17 961	2 034	2 092	13 835	0,0100	نيبال	
0	0	0	0	4 383 494	4 383 494	389 388	417 448	3 576 658	1,8350	هولندا	
40 041	40 041	0	0	618 038	658 079	76 715	75 490	505 874	0,3938	نيوزيلندا	
(1 002)	(1 002)	0	0	18 481	17 480	2 034	2 092	13 354	0,0100	نيكاراغوا	
7 569	2 034	2 092	3 443	0	7 569	2 034	2 092	3 443	0,0100	النيجر	
91 017	63 000	28 017	0	162 317	253 335	63 000	58 870	131 465	0,3383	نيجيريا	
1 017	1 017	0	0	12 738	13 755	2 034	2 092	9 629	0,0100	نيوي ^(د)	
5 899	2 034	2 092	1 773	13 315	19 214	2 034	2 092	15 088	0,0100	مقدونيا الشمالية	
(0)	(0)	0	0	2 000 419	2 000 419	219 931	239 146	1 541 342	1,0203	النرويج	
0	0	0	0	217 510	217 511	31 287	31 830	154 394	0,1556	عمان	
15 862	15 862	0	0	177 202	193 063	28 551	26 196	138 316	0,1556	باكستان	
6 118	2 034	2 092	1 992	12 287	18 405	2 034	2 092	14 279	0,0100	بالاو	
10 787	10 787	0	0	51 580	62 367	10 845	9 578	41 944	0,0609	بنما	
5 180	2 393	2 092	695	14 313	19 493	2 393	2 092	15 008	0,0135	بابوا غينيا الجديدة	
(12 589)	(12 589)	0	0	42 493	29 905	4 118	3 944	21 843	0,0217	باراغواي	
0	0	0	0	302 025	302 026	50 787	46 478	204 761	0,2774	الفلبين	
(96 718)	(96 718)	0	0	1 706 653	1 609 935	225 441	236 892	1 147 602	1,0853	بولندا	

الدول الأطراف	2020 جدول الأنصبة المقررة (النسبة المئوية)	الاشتراكات المقررة			الاشتراكات غير المسددة			
		الفترة المالية السابقة إلى 1997/1996	الفترة المالية السابقة ^(١) إلى 2020-2019	الفترة المالية السابقة ^(١) إلى 2018-2017	الفترة المالية السابقة ^(١) إلى 2016-2015	الفترة المالية السابقة ^(١) إلى 1997/1996	الفترة المالية السابقة ^(١) إلى 2016-2015	الفترة المالية السابقة ^(١) إلى 1997/1996
المجموع ^(١)	2020-2019	2018-2017	2016-2015	2016-2015	2016-2015	2016-2015	2016-2015	2016-2015
البرتغال	0,4736	953 942	110 418	101 803	1 166 163	1 166 162	0	(0)
قطر	0,3816	192 651	75 772	75 614	344 037	344 037	0	(0)
جمهورية كوريا	3,0678	3 781 787	574 344	590 964	4 947 095	4 947 097	0	(0)
جمهورية مولدوفا	0,0100	9 433	2 092	2 034	13 559	14 576	0	(1 017)
رومانيا	0,2679	244 643	51 828	52 424	348 895	348 896	0	0
الاتحاد الروسي	3,2546	3 314 513	869 824	753 502	4 937 839	4 937 839	0	0
سانت كيتس ونيفس	0,0100	14 386	2 092	2 034	18 512	13 911	475	2 034
سانت لوسيا	0,0100	14 386	2 092	2 034	18 512	18 497	0	15
سانت فنسنت وجزر غرينادين	0,0100	14 386	2 092	2 034	18 512	19 876	0	(1 364)
ساموا	0,0100	14 386	2 092	2 034	18 512	18 543	0	(30)
سان توماس وڤرينسيبي	0,0100	14 386	2 092	2 034	18 512	94	14 292	2 034
المملكة العربية السعودية	1,5860	1 511 343	322 804	318 091	2 152 238	2 220 254	0	(68 016)
السنغال	0,0100	15 068	2 092	2 034	19 194	18 111	0	1 083
صربيا	0,0379	66 608	9 014	8 232	83 854	83 854	0	(0)
سيشيل	0,0100	14 521	2 092	2 034	18 647	18 647	0	(0)
سيراليون	0,0100	14 386	2 092	2 034	18 512	14 568	0	2 034
سنغافورة	0,6563	680 737	125 910	127 905	934 552	934 553	0	(0)
سلوفاكيا	0,2070	190 467	45 068	42 948	278 483	278 483	0	(0)
سلوفينيا	0,1028	181 646	23 662	21 953	227 261	227 262	0	(0)
جزر سليمان	0,0100	13 991	2 092	2 034	18 117	17 216	0	901

الدول الأطراف	2020 جدول الأنصبة المقررة (النسبة المئوية)	الفترة المالية السابقة إلى 1997/1996 (2016-2015)	الفترة المالية السابقة ^(١) 2018-2017	الفترة المالية الحالية ^(١) 2020-2019	المجموع ^(١)	الاشتراكات المقررة				الاشتراكات غير المسددة
						الاشتراكات المحصلة	الفترة المالية السابقة (ب) إلى 1997/1996 (2016-2015)	الفترة المالية السابقة (2018-2017)	الفترة المالية الحالية (ج) (2020-2019)	الإجمالي غير المسدد (د)
الصومال	0,0100	14 386	2 092	2 034	18 512	94	14 292	2 092	2 034	18 418
جنوب أفريقيا	0,3681	696 410	102 532	87 238	886 180	886 180	0	0	(0)	(0)
إسبانيا	2,9041	5 726 564	688 142	629 599	7 044 305	7 044 306	0	0	(0)	(0)
سري لانكا	0,0595	36 430	8 732	10 296	55 458	45 828	0	0	9 630	9 630
دولة فلسطين	0,0108	1 865	2 092	2 118	6 075	3 830	0	127	2 118	2 245
السودان	0,0135	18 548	2 816	2 744	24 108	1 060	17 488	2 816	2 744	23 048
سورينام	0,0100	13 913	2 092	2 034	18 039	14 147	0	1 858	2 034	3 892
السويد	1,2260	2 139 300	269 286	255 488	2 664 074	2 664 074	0	0	0	0
سويسرا	1,5576	1 111 796	321 114	314 380	1 747 290	1 747 290	0	0	0	0
تايلند	0,4154	171 725	81 968	82 065	335 758	335 758	0	0	0	0
تيمور - ليشتي	0,0100	3 969	2 092	2 034	8 095	7 164	0	0	931	931
توغو	0,0100	14 453	2 092	2 034	18 579	18 579	0	0	(0)	(0)
تونغا	0,0100	14 386	2 092	2 034	18 512	18 490	0	0	22	22
ترينيداد وتوباغو	0,0541	62 409	9 578	10 157	82 144	85 462	0	0	(3 318)	(3 318)
تونس	0,0338	64 627	7 888	7 272	79 787	79 787	0	0	0	0
توفالو	0,0100	12 034	2 092	2 034	16 160	7 449	4 585	2 092	2 034	8 711
أوغندا	0,0108	14 794	2 536	2 333	19 663	11 005	3 789	2 536	2 333	8 658
أوكرانيا	0,0771	154 456	29 012	21 938	205 406	205 406	0	0	(0)	(0)
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	6,1803	11 833 447	1 257 132	1 239 153	14 329 732	14 329 732	0	0	(0)	(0)
جمهورية تنزانيا المتحدة	0,0135	15 517	2 816	2 744	21 077	18 541	0	0	2 536	2 536

الاشتراكات المقررة										
الاشتراكات غير المسددة										
الدول الأطراف	2020 جدول الأنصبة المقررة (النسبة المئوية)	الفترة المالية السابقة إلى 1997/1996	الفترة المالية السابقة إلى 2018-2017	الفترة المالية السابقة إلى 2020-2019	المجموع ^(أ)	الاشتراكات المحصلة	الفترة المالية السابقة إلى 1997/1996	الفترة المالية السابقة إلى 2018-2017	الفترة المالية السابقة إلى 2020-2019	الإجمالي غير المسدد ^(ج)
أوروغواي	0,1177	90 339	22 252	22 782	135 373	123 402	0	0	11 971	11 971
فانواتو	0,0100	13 527	2 092	2 034	17 653	16 287	0	0	1 366	1 366
فييت نام	0,1042	51 279	16 338	18 532	86 149	86 149	0	0	0	0
اليمن	0,0135	18 174	2 816	2 744	23 734	10 946	7 227	2 816	2 744	12 787
زامبيا	0,0122	14 585	2 092	2 255	18 932	94	14 491	2 092	2 255	18 838
زيمبابوي	0,0100	16 190	2 092	2 034	20 316	2 632	13 558	2 092	2 034	17 684
المجموع	100,00	149 973 352	21 119 900	20 521 200	191 614 411	192 215 608	224 606	104 742	1 289 090	1 618 438

(أ) يخضع المجموع للفروق الناشئة عن تقريب الأرقام إلى أقرب رقم صحيح.

(ب) لم تُسدد ما مجموعه 11 دولة من الدول الأطراف اشتراكاتها كاملة للفترة 1996-2004. والمبلغ غير المسدد لتلك الفترة هو 34 041 يورو. وفي المجموع، لم تسدد 10 دول أطراف بعد أي اشتراكات في ميزانيات المحكمة.

(ج) تعبر الأرقام الموجودة بين قوسين عن مبالغ دائنة مرحلة إلى عام 2021 (إجماليها: 2 219 639 يورو).

(د) ليست عضواً في الأمم المتحدة؛ واحتسب اشتراكها على أساس الحد الأدنى.

(هـ) اشتراكات متفق عليها طبقاً للنظام المالي للمحكمة. وللإطلاع على اشتراكات الفترة 2019-2020، انظر الوثيقة [SPLOS/322](#).

التذييل الخامس

تقارير الأداء عن المِنح المقدَّمة إلى المحكمة الدولية لقانون البحار

(باليورو)

ألف - منحة مؤسسة نيبون للفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

2020-2019	
الإيرادات	
456 310	المِنح المقدَّمة من مؤسسة نيبون
-	إيرادات الفوائد
12	أرباح أو خسائر ناجمة عن تقلب أسعار الصرف
456 322	الإيرادات الصافية
النفقات	
195 722	المشاركون (بدل المعيشة والسفر والتأمين)
83 197	المحاضرون (بدل المعيشة والسفر)
64 805	النفقات الإدارية العامة
1 215	الضرائب غير القابلة للاسترداد
-	الالتزامات
344 938	النفقات الرئيسية
111 384	زيادة الإيرادات عن النفقات
الأصول	
122 579	الودائع النقدية والودائع لأجل
(1 189)	الحسابات المستحقة القبض
9 870	المصروفات المدفوعة مقدما
131 260	مجموع الأصول
الخصوم	
-	الحسابات المستحقة الدفع
131 260	صافي الأصول
الاحتياطيات	
19 876	الاحتياطي من فترات سابقة
111 384	زيادة الإيرادات عن النفقات
131 260	مجموع الاحتياطيات

باء - الصندوق الاستئماني لقانون البحار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

2020-2019	
الإيرادات	
38 000	التبرعات
-	إيرادات الفوائد
(104)	أرباح أو خسائر ناجمة عن تقلب أسعار الصرف
37 896	الإيرادات الصافية
النفقات	
52 413	برنامج التدريب الداخلي
14 282	حلقات العمل
854	الرسوم المصرفية
16	الضرائب غير القابلة للاسترداد
67 565	النفقات الرئيسية
(29 669)	زيادة الإيرادات عن النفقات
الأصول	
194 792	الودائع النقدية والودائع لأجل
8 000	الحسابات المستحقة القبض
202 792	مجموع الأصول
الخصوم	
-	الحسابات المستحقة الدفع
202 792	صافي الأصول
الاحتياطيات	
232 461	الاحتياطي من فترات سابقة
(29 669)	زيادة الإيرادات عن النفقات
202 792	مجموع الاحتياطيات

جيم - الصندوق الاستئماني لجمهورية كوريا للفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى
31 كانون الأول/ديسمبر 2020

2020-2019	
	الإيرادات
171 831	التبرعات
171 831	الإيرادات الصافية
	النفقات
228	الرسوم المصرفية
-	الالتزامات
228	النفقات الرئيسية
171 603	زيادة الإيرادات عن النفقات
	الأصول
171 603	الودائع النقدية والودائع لأجل
-	الحسابات المستحقة القبض
171 603	مجموع الأصول
	الخصوم
-	الحسابات المستحقة الدفع
171 603	صافي الأصول
	الاحتياطيات
-	الاحتياطي من فترات سابقة
-	زيادة الإيرادات عن النفقات
-	مجموع الاحتياطيات

التذييل السادس

إجراءات مراجعة الحسابات ونتائج نطاق مراجعة الحسابات الإضافية

طبقا للمهمة التي كُلِّفنا بها، قمنا بمراجعة الجوانب التالية من إجراءات التشغيل، بالإضافة إلى المراجعة التي أجريناها للبيانات المالية لقانون البحار، في هامبورغ، للفترة المالية من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020:

(أ) ما إذا كانت النفقات المتكبدة خلال الفترة المالية مطابقة للاعتمادات التي وافق عليها اجتماع الدول الأطراف؛

(ب) ما إذا هل كانت النفقات المتكبدة قد أُذن بها الطرف المعين لذلك الغرض على نحو مناسب في لائحة المحكمة أو في النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة؛

(ج) ما إذا كان الموظفون والأشخاص الذين يتقاضون أجورهم من المحكمة قد جرى تعيينهم أو التعاقد معهم وفقا للطريقة المنصوص عليها في لائحة المحكمة أو في النظامين الإداري والأساسي لموظفي المحكمة؛

(د) ما إذا اشترت السلع والخدمات وفقا للإجراءات المنصوص عليها في النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة؛

(هـ) ما إذا كانت السلع والخدمات التي جرى شراؤها تتماشى مع الميزانية المعتمدة ومسجلة حسب الأصول وغير زائدة عن الحاجة بالنظر إلى ظروف المحكمة ومهامها؛

(و) ما إذا كانت المنح المقدمة إلى المحكمة من مؤسسة نيبون والصندوق الاستئماني لقانون البحار، والمودعة في حسابات استثنائية منفصلة، تُدار وفقا لمذكرات التفاهم والاختصاصات ذات الصلة.

وفي إطار مراجعتنا للبيانات المالية، قمنا بالإجراءات الإضافية الواردة أدناه:

1 - اعتماد المصروفات

قمنا، حسب التعليمات، بمراجعة ما إذا كانت المصروفات المتكبدة خلال الفترة المالية 2019-2020 تتفق مع الاعتمادات التي وافق عليها اجتماع الدول الأطراف.

فمن أصل الميزانية المعتمدة للفترة المالية 2019-2020 البالغة 20 521 200 يورو، أنفق مبلغ إجماليه 19 922 263 يورو من الأموال المرصودة لبنود الميزانية المعتمدة، وهو ما أسفر عن تحقيق وفورات بمبلغ 598 936 يورو (التذييل الثالث). وكان الإنفاق من الميزانية الاجمالية أقل مما كان مقررا، ولم تحدث زيادة في الإنفاق عما كان معتمدا في بنود الميزانية. ونشير هنا أيضا إلى الشروحات الواردة في الملاحظات على البيانات المالية والتقارير المالي في التذييلين الأول والثاني.

2 - الإذن بالنفقات

قمنا بمراجعة إجراءات الإذن بالنفقات، على النحو المجل في النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة وأجرينا اختبارات على أساس العينات المأخوذة لمعرفة ما إذا كانت المحكمة قد التزمت التزاماً دقيقاً بهذه الإجراءات من جميع جوانبها الجوهرية.

ولم يلفت انتباهنا أي شيء ذي شأن نتيجة للعمل المنجز. ونرى أن إجراءات الإذن بالنفقات قد نُفذت وفقاً للائحة المحكمة وللنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

3 - إجراءات استقدام الموظفين/التعاقد معهم

استقدمت المحكمة خلال الفترة 2019-2020 أربعة موظفين جدد. وراجعنا على أساس العينات المأخوذة مدى تطابق إجراءات استقدام هؤلاء الموظفين الجدد والتعاقد معهم مع لائحة المحكمة ومع النظامين الإداري والأساسي لموظفي المحكمة.

ولم يلفت انتباهنا أي فروق نتيجة للعمل المنجز. وقد نُفذت المحكمة إجراءات استقدام الموظفين والتعاقد معهم وفقاً للائحة المحكمة أو للنظامين الإداري والأساسي لموظفي المحكمة.

4 - إجراءات شراء السلع والخدمات

أجرينا مراجعة لمعرفة ما إذا كانت الإجراءات التي تتبعها المحكمة في عملية الطلبات متطابقة مع النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة (أي ما إذا كانت قد اشتملت على طلبات تقديم عطاءات أو مناقصات، وتحليل المناقصات بصورة نزيهة، وإبرام عقود كتابية وما إلى ذلك) وأجرينا اختبارات على أساس العينات المأخوذة لمعرفة ما إذا كانت المحكمة قد التزمت بتلك الإجراءات من جميع جوانبها الجوهرية.

ولم يلفت انتباهنا أي مسألة نتيجة للعمل المنجز. ونرى أن الإجراءات المتعلقة بشراء السلع والخدمات قد نُفذت وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

5 - التدقيق في ما إذا كانت السلع والخدمات التي جرى شراؤها تتماشى مع الميزانية المعتمدة ومسجلة حسب الأصول وغير زائدة عن الحاجة بالنظر إلى ظروف المحكمة ومهامها

قمنا بإجراءات مراجعة الحسابات لتحديد ما يلي: (أ) هل أدرجت النفقات المبلغ عنها للفترة المالية حسب الأصول في بيان الإيرادات والنفقات وصرفت من اعتمادات البند الصحيح في الميزانية؛ و (ب) هل كانت السلع والخدمات المشتراة لازمة أو غير زائدة عن الحاجة بالنظر إلى ظروف المحكمة ومهامها.

ونرى أن النفقات الخاصة بالفترة المالية أدرجت حسب الأصول في بيان الإيرادات والنفقات وصرفت من الاعتمادات المخصصة لبند الميزانية ذي الصلة. أما حالات التجاوز في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية التي حدثت خلال الفترة المالية، فقد أمكن تبريرها بشكل معقول، حيث تم تعويضها بوفورات تحققت تحت بنود أخرى من الميزانية. وفيما يتعلق بالمعدات التي اشترت خلال الفترة المالية 2019-2020، فهي مقيّدة حسب الأصول في قائمة الجرد وتُستخدم حسبما تقتضيه ظروف المحكمة ومهامها.

6 - الفحص المتعلق بمنحة مؤسسة نيبون، والصندوق الاستئماني لقانون البحار، والصندوق الاستئماني لجمهورية كوريا

منحة مؤسسة نيبون

قمنا بمراجعة ما إذا كانت المنحة المقدمة للمحكمة من مؤسسة نيبون، والمودعة في حساب استئماني مستقل، تُدار وفقا لاتفاقات منحة مؤسسة نيبون.

وبناء على ما جاء في الاتفاقات، تبرعت مؤسسة نيبون بمبلغ قدره 456 310 يورو في الفترة 2019-2020 للبرنامج المشترك بينها وبين المحكمة الدولية لقانون البحار لبناء القدرات والتدريب بشأن تسوية المنازعات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. والغرض من المنحة هو تمويل نفقات مشاركة البلدان النامية في البرنامج المذكور أعلاه. واستثمرت منحة المؤسسة في حساب مصرفي خاص.

وخلال الفترة المالية 2019-2020، سُحب مبلغ قدره 344 938 يورو من منحة المؤسسة بهدف تمويل أنشطة البرنامج. وخلال الفترة المالية نفسها، انضم إلى البرنامج مشاركون من عدة بلدان نامية. وحتى تاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بلغ رصيد الحساب المصرفي الخاص لمنحة مؤسسة نيبون 122 579 يورو.

ونحيل أيضا إلى تقرير الأداء عن منحة مؤسسة نيبون المبين في التذييل الخامس.

الصندوق الاستئماني لقانون البحار

قُدِّمت للصندوق الاستئماني تبرعات إجمالية بلغت 38 000 يورو على النحو الموضح في التقرير المالي الوارد في التذييل الثاني. وفتح حساب مصرفي خاص للصندوق الاستئماني.

وخلال الفترة المالية 2019-2020، سُحب مبلغ قدره 52 413 يورو لتمويل برنامج المحكمة للتدريب الداخلي.

ويظهر في الحساب المصرفي الخاص برصيد قدره 194 792 يورو حتى تاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ونحيل أيضا إلى تقرير الأداء عن الصندوق الاستئماني المبين في التذييل الخامس.

الصندوق الاستئماني لجمهورية كوريا

تأسس الصندوق الاستئماني لجمهورية كوريا في عام 2020. وقُدِّمت للصندوق الاستئماني تبرعات إجمالية بلغت 171 831 يورو على النحو الموضح في التقرير المالي الوارد في التذييل الثاني. وفتح حساب مصرفي خاص للصندوق الاستئماني.

وخلال الفترة المالية 2019-2020، سُحب مبلغ 228 يورو ليعطي الرسوم المصرفية.

ويظهر في الحساب المصرفي الخاص برصيد قدره 171 603 يورو حتى تاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ونحيل أيضا إلى تقرير الأداء عن الصندوق الاستئماني المبين في التذييل الخامس.